مجلة تراثية فصلية محكمة

التراث ٢

WWW.ATTAWEEL.COM

تصدر عن
دار الشؤون الثقافية العامة
- وزارة الثقافة والاعلام
الجمهورية العراقية

المجلد الثامن عشر
العدد الثاني
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٦ م

أسد الطائي محمد

بغية المرتاد لتصحيح الضاد
تأليف
علي بن غانم المقدِسي
المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ

تحقيق

الدكتور محمد جبار المعيبد
كلية التربية/ جامعة البصرة

تقديم

يمثّل كتابنا هذا، مع جملة أخرى من الكتب التي تعرضت لدراسة صوت الضاد، نمطا جديدا في التأليف، وان كان متأخرا بالمقارنة مع كتب الضاد والظاء التي بدىء التأليف فيها منذ القرن الرابع الهجري[1]. وكان النمط الأخير يعنى باحصاء الألفاظ الضادية والظائية في المعجم العربي أو في القرآن الكريم وشرحها. وفي القرن السابع الهجري بدأ هذا النمط الجديد من الدراسات حول هذا الصوت يهتم بدراسة مخرجه وصفاته. وكان كتاب (المراد في كيفية النطق بالضاد لأبي القاسم عيسى بن العزيز اللخمي (ت ٦٢٩ هـ) ـ فيما أعلم ـ أول هذه الكتب من الدراسات. ويمثل كتاب ابن غانم المقدسي الحلقة الثالثة منها، ولكنه يعدّ أفضلها في مادته وحجمه.

المؤلف[2]

هو نور الدين علي بن محمد بن علي بن خليل بن محمد بن ابراهيم بن موسى بن غانم بن علي بن حسن بن ابراهيم بن عبد العزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة الخزرجي.

عرف ب (ابن غانم)، وهو جده السابع، ولقب ب (المقدسي) نسبة الى بيت المقدس، حيث تنتمي أسرته. كما عرف ب (القاهري) نسبة الى قاهرة المعزّ، حيث ولد وعاش ومات.

ولد في القاهرة سنة ٩٢٠ للهجرة، وبها حفظ القرآن منذ صغره. وتلاه بحفظ القراءات السبع على جمهرة كبيرة من الشيوخ، أشهرهم: شهاب الدين أحمد بن الفقيه علي بن حسن المقدسي، وقاضي القضاة محمد بن ابراهيم السديسي، وأحمد بن يونس الجلبي وغيرهم، قال المحبي: وولي المناصب الجليلة كامامة الأشرفية ومشيختها ومشيخة مدرسة السلطان حسن وغير ذلك. وحج مرتين ورحل الى القدس ثلاث مرات، وعقدت له الفتوى بالقاهرة.

توفي سنة (١٠٠٤ هـ) اربع بعد الألف، وصلّي عليه بجامع الأزهر في محفل حافل، ودفن بين القصرين بتربة المجاورين.

مؤلفاته

١ ـ أوضح الرمز على نظم الكنز
وهو شرح على منظومة الكنز المسماة مستحسن الطرائق في كنز الفقه والدقائق لأحمد بن أحمد المعروف بابن الفصيح الكوفي الهمداني (ت ٧٥٥ هـ). و كنز الدقائق المذكور لعبد الله بن احمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠ هـ). ولـ « اوضح الرمز » مخطوطتان:
أ ـ الأولى في برلين في جزأين، الأول برقم (٤٥٨٧) والثاني برقم (٤٥٨٨).
ب ـ الثانية في مكتبة الزيتونة في تونس برقم (٤، ٥٨).
٢ ـ بغية المرتاد لتصحيح الضاد
وهو كتابنا الذي نقدمه للتحقيق.
٣ ـ تعليقات على الاشباه والنظائر في الفروع.

WWW.ATTAWEEL.COM

لابن نجيم المصري (ت ٩٧٠ هـ). ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١/٩٩.

٤ ـ حاشية عل المحيط

للفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ). ذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/١٣٠٩، ولها مخطوط في مكتبة كوتنكن بالمانيا برقم ٣٩٧.

٥ ـ ردع الراغب عن صلاة الرغائب

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١/٤٨٠. وذكر بروكلمان ٢/٤٠٥ (النسخة الالمانية) أن للكتاب مخطوطة في القاهرة.

٦ ـ البديعة المهمة في بيان نقض القسمة

ذكرها البغدادي في ايضاح المكنون ١/١٧٣. ومنها مخطوطة في مكتبة جامعة برنستون (مجموعة كاريت) برقم (٢٠٠٢) ضمن مجموع، كتب سنة ١٠١٦ هـ، وعنوانها في هذه المخطوطة: بديعة متعلقة ببيان نقض القسمة مع الاشارة الى التسوية بين عبارتي السبكي والكشاف على وجه التحرير والانصاف وبين الرد على قول صاحب الأشباه والتنبيه على ما وقع في ذلك من الخطأ والاشتباه.

٧ ـ رسالة في الوقف

ذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون ١/٨٩٩.

٨ ـ شرح منظومة ابن وهبان في فروع الحنفية

ذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/١٨٦٦ والبغدادي في هدية العارفين ١/٧٥٠.

٩ ـ مختصر الأعلام في فضائل القدس والشام

اختصره المؤلف من كتاب لابن عساكر. منه مخطوط في دار الكتب المصرية ببرقم (١٢٩٧١ ح).

١٠ ـ نور الشمعة في بيان ظهر الجمعة

من مخطوطاته:

أ ـ في مكتبة الدولة في برلين مخطوطتان برقم (٣٥٩٦) و (٣٨١١).

ب ـ مخطوط في مكتبة جامعة برنستون (مجموعة يهودا) برقم (٣٠١٨).

ج ـ مخطوط في المكتبة الوطنية بباريس برقم (١١٦٠).

د ـ أربعة مخطوطات في الموصل: في المدرسة الاحمدية برقم (٢٤/٨١) مجموع، ومدرسة الخياط ببرقم (١٦/٢٥) مجموع، والمدرسة المحمدية برقم (٢٠/١٤) مجموع، والمدرسة الرضوانية برقم (١٨/١٢٦) مجموع.

١١ ـ ووهم البغدادي فنسب له في هدية العارفين ١/٧٥٠ كتابا بعنوان (الفائق في اللفظ الرائق، في الحديث)، وصواب نسبته الى جمال الدين عبد الله بن علي بن محمد الشهير بابن غانم المتوفى سنة ٧٤٤ هـ. انظر: كشف الظنون ٢/١٢١٧ وايضاح المكنون ٢/١٥٤.

كتاب بغية المرتاد

دَافِعُ المؤلف الرئيس لوضع كتابه ما رآه من نطق محرّف، من وجهة نظره، لهذا الصوت عند المصريين في القرن العاشر الهجري. يقول: (لّما رأيت بمحروسة القاهرة التي هي زين البلاد، كثيرا من أفاضل الناس فضلا عن الأوغاد، يخرجون عن مقتضى العقل والنقل في النطق بالضاد. . . . فأردت مع طلب جمع من الأخوان، واشارة من بعض الأعيان، أن أزيل الغين عن عين الرشاد. .). ويوضح ابن غانم هذا النطق بقوله: (. . . فليعلم أن أصل هذه المسألة أنهم ينطقون بالضاد ممزوجة بالدال المفخمة أو الطاء المهملة، وينكرون على من ينطق بها قريبة من الظاء. . .)، أي أن نطق المصريين للضاد في زمن المؤلف يشبه نطقهم الآن له[٣]. ويرى أن النطق الصحيح قريبا من الظاء المعجمة.

أسس ابن غانم كتابه على مقدمة وفصلين وخاتمة. ففي المقدمة تناول بيان مخرج الضاد وما لها من الصفات. وجعل عنوان الفصل الأول (فيما يدل بالمعقول على أن اللفظ بالضاد كالظاء المعجمة هو المقبول)، فيما جعل عنوان الفصل الثاني (فيما يدل بالتصريح على أن التلفظ بالضاد شبيهة بالظاء هو الصحيح). حاول المؤلف في هذين الفصلين من خلال النقول عن المتقدمين، لغويين وقراء، اثبات أن لفظ الضاد قريب من الظاء المعجمة. أما الخاتمة فجعل عنوانها (تنبيهات دافعة لتمويهات)، وتتضمن بعض الردود على من يريد مناقشة أفكار هذا الكتاب أو اثارة استفسارات حول مادته، متعرضا الى الضاد الضعيفة التي وردت في كتاب سيبويه.

ان محاولة المؤلف في كتابه هذا لتحديد مخرج الضاد، الذي طالما كثر الجدل حوله بدءا بكتاب سيبويه حتى وقتنا هذا، جديرة بالتقدير والاحترام، بخاصة وهو رجل فقه وحديث، ولكنه رحمه الله كان امتدادا لسلفنا الصالح الذين كانوا موسوعيين في علمهم.

تحقيق النص ومخطوطاته

اعتمدنا في تحقيق نص هذه الرسالة خمس مخطوطات،

ليس بينها ما يمكن عدّه أصلا أو اساساً في التحقيق. لكن يمكننا ايلاء المخطوطة (ج) أهمية خاصة لكونها كتبت عن نسخة مكتوبة بخط أحد تلاميذ المصنف، على الرغم مما فيها من أوهام وتصحيفات يمكن نسبتها الى أحد الناسخين، تلميذ المصنف أو من نسخ عنه. مما يجعل الاعتماد عليها كليّا في التحقيق غير مأمون. والى جانب هذه النسخ الخمس فقد رجعنا الى ما استطعنا الرجوع اليه من مصادر المؤلف التي اعتمدها، لتصويب هذه النقول أو توثيقها.

والمخطوطات الخمس هي:

١ ـ مخطوطة مكتبة جامعة كمبرج (ورمزها: ج)

رقم هذه المخطوطة ((Or.1431(5)) وتتألف من (٣٣) صفحة، في كلّ صفحة (١٧) سطرا. تتفق عموما في نصها مع مخطوطة (ر). لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، غير أن الناسخ نقل خاتمة النسخة التي نقل عنها وتشير الى من شهر رمضان المبارك سنة ست عشرة وألف

٢ ـ مخطوطة مكتبة جامعة برنستون (ورمزها: ر)

وتقع هذه الجامعة في مدينة نيو هافن في الولايات المتحدة الامريكية. رقم المخطوطة هو (Yahuda section — 313)٧٠ وتتألف من (١٦) صفحة، في كلّ صفحة (١٩) سطرا. وبسبب دقّة خطها وصغره صار من الصعب الاستفادة منها من غير الرجوع الى النسخ الأخرى. تاريخ نسخها ١١٣٠ هـ، وناسخها علي بن عبد الكريم.

٣ ـ مخطوطة برلين (ورمزها: ب)

وتوجد في المكتبة الوطنية ببرلين برقم (7025)٩٠ وتتألف من (١٨) صفحة، في كلّ صفحة (٢٣) سطرا. على هامش بعض صفحاتها تعليقات كتبت بخط أمين حلواني المدني (ت ١٨٩٨ م). وقد ضرب المدني على بعض كلمات المتن واضعا فوقها كلمات أخرى. تاريخ نسخها سنة ١٢٨١ هـ، ولم يذكر اسم الناسخ.

٤ ـ مخطوطة مكتبة طوبقبي (ورمزها: ط)

وهذه المكتبة في استانبول، والمخطوطة فيها برقم (7732). وتتألف من (٥٨) صفحة، في كل صفحة (١١) سطرا. ويتفق نصها مع (ب) قبل أن يضرب أمين المدني على بعض كلماتها. لم يذكر الناسخ ولا تاريخ النسخ.

٥ ـ مخطوطة مكتبة جامعة كمبرج الثانية (ورمزها: ك)

ورقمها فيها((Or. 19)) ، وتتألف من (٣٣) صفحة، في كلّ صفحة (١٥) سطرا. وتتميز هذه المخطوط بأن ناسخها كان يتصرّف في بعض كلماتها وعباراتها فيغيّر فيها ويبدّل، كما هو واضح في هامش النص المحقق. لم يذكر الناسخ ولا تاريخ النسخ.

والحمد لله على فضله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(١)

الحَمْدُ للهِ الذي وَفَّقَ للنُّطْقِ الفَصِيحِ مَنْ أرَادَ، ووَقَفَ عن الحَقِّ الصَّرِيحِ مَنْ لَزِمَ العِنَادَ، والسَّلامُ(٢) على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أفصَحِ(٣) مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ، وعلى آلِهِ وأصْحَابِهِ(٤) المُنْقَادِينَ للصَّوابِ خيرَ انقِيَادٍ، ورَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى(٥) عن العُلَمَاءِ الأمجَادِ، خُصُوصًا الذينَ اجتَهَدُوا(٦) لنَفْعِ(٧) العِبَادِ، ودَوَّنُوا لَهُمْ مَا إنْ(٨) نَظَرُوه بعَيْنِ التَّأمُّلِ والانتِقَادِ بَلَغَهُم غَايَةَ البُغيَةِ والمُرَادِ.

وبَعْدُ، فيَقُولُ المُفتَقِرُ الى الغَنِيِّ الجَوادِ، عليُّ بْنُ غَانِمٍ المَقْدِسيُّ الحَنَفِيُّ الاعتقادِ(٩): لَمَّا رَأيْتُ بمحروسَةِ القَاهِرةِ، التي هي زَيْنُ البِلادِ(١٠) كَثِيراً من أفاضِلِ النَّاسِ فَضْلاً عن الأوْغَادِ(١١)، يَخْرُجُونَ عن مُقْتَضَى العَقْلِ والنَّقْلِ في النُّطْقِ بالضَّادِ، ويُنْكِرُونَ على مَنْ وَافَقَهُمَا لأنَّ مُخَالَفَتَهُمَا بَيْنَهُمْ أمرٌ مُعْتَادٌ(١٢)، ويَرُومُونَ أن تَتْبَعَهُم من غَيْرِ أصْلٍ لَهُم اليهِ اسْتِنَادٌ، سِوَى التَّوَارُثِ عن الآباءِ والأجْدَادِ، مِنْ غيرِ رِعَايَةٍ لتَمهِيدِ الأصُولِ، ولا هِدَايَةٍ لتَسْدِيدِ الفُصُولِ، ولا تَبْصِرَةٍ فيمَا(١٣) فيهِ إرْشَادٌ ثم شَاعَ الإنكَارُ علينَا في كُلِّ نَادٍ، بَيْنَ كُلِّ حَاضِرٍ وبَادٍ. فَاردتُ مع(١٤) طلبِ جَمْعٍ من الإخوانِ، وإشَارةٍ من بَعضِ(١٥) الأعيانِ، أنْ أزِيلَ الغَيْنَ عن(١٦) عَيْنِ الرَّشَادِ، وأفِيضَ من أعيُنِ الدَّلائِلِ العَقْلِيَّةِ والنَّقْلِيَّةِ مَا يُرَوِّي كُلَّ صَادٍ. فَشَرعتُ فيه مُعْتَرِفاً بقِصَرِ البَاعِ وقِلَّةِ الزَّادِ مَعَ(١٧) التوكُّلِ على اللهِ والاعتماد، سَائلاً من فضلِه النَّفْعَ به في المَعَادِ وسَمَّيْتُه: بُغْيَةَ المُرْتَادِ لتَصْحِيحِ الضَّادِ.

وقَبْلَ الخَوضِ في المَرام، لا بُدَّ من تَمهيدِ الكَلام، وتَحريرِ المَقام. فَلْيَعْلَمْ انَّ اصْلَ هذهِ المَسْالةِ[1]، انَّهم يَنْطِقُونَ بِالضادِ مَزوجةً بِالذّالِ المُعْجَمةِ او الظاءِ المُهْمَلةِ، ويُنْكِرُونَ[2] على مَنْ يَنْطِقُ بِها قَريبَةً من الظّاءِ المُعْجَمةِ، بحيثُ يَتَوَهَّمُ بعضُهم انَّها هي، وليسَ كَما تَوَهَّمَه.

فَنَقُولُ: الكلامُ في إثْباتِ مَا انكَرُوهُ مُنْحَصِرٌ[3] في مُقَدِّمَةٍ، فيها يَجِبُ انْ نُقَدِّمَه، وفَصلَيْنِ مُحْتَوِيَيْنِ من الدَّلائلِ بِمَوَهِّنٍ، وخاتِمَةٍ لِتَشْبِيهاتٍ ودَفْعِ تَمْوِيهات.
أمّا

المُقَدِّمَةُ

ففي بَيانِ مَخرجِها وما لها من الصِّفاتِ التي نَصَّ عليها[4] العلماءُ الأثْباتُ في الكتبِ المُعتبرات، لِيَكونَ الناظرُ على بَصيرةٍ من[5] الدلائلِ الآتيات. فإنَّ كُلَّ حرفٍ له لفظٌ بِاعْتبارِ مَخرجِه وصِفَتِه، فَهُما يَحْفَظانِه[6] عن زيادتِه ونُقصانِه. وعند عرضِه عليهما[7] تَتَحَقَّقُ[8] صحتُه وسقمُه، كما تَتحقق[9] صَراحةُ الدينارِ من ضَربِه عند إلقائه على صَلْدٍ[10]، كما قال الامام الشاطبي[11] رضي الله عنه في « حرز الأماني[12] »:

ومَسالِكُ مَوازِنَ الحُروفِ وما حَكَى
جَهابِذَةُ النُّقّادِ فيها عَمِلا
ولا رِيْبَةٌ في عَينِهِن ولا رِيَا
وعِنْدَ صَليلِ الزَّيفِ يَصْدَقُ الابتِلا[13]

وقد قِيلَ إنَّ المَخْرَجَ يبيِّنُ كمية الحرفِ كالميزانِ، وإن الصفة تُبَيِّنُ كيفيّته كالناقد. أمّا مخرجُها، فقال العلامةُ ابنُ الحاجب[14] في الشافية: « وللضاد اول إحدى حافتيه وما يَليها من الاضراس »[15]. وقال الجار بردي[16] في « شرحها »: « وللضاد اولُ إحدى حافتي اللسانِ وما يليها من الاضراس التي في الجانب الإيسر او الإيمن. والحافةُ: الجانبُ. وينبغي ان تَعْلَمَ[17] انْ ليسَ المرادُ باوّلِ إحدى حافتيه ما هو في مُقابلة اقصى اللسانِ وما يَليه، لتأخّر ذكرِه الضادَ عن القاف والكاف، فإنّه دلّ على تأخّرِ مخرجِه عن مخرجيهما. وإذا اخر ذكرُه عن الجيم والشين والياء ايضا علم أن مُقابل مخرجِها من حافة اللسان، لكنْ[18] اقربُ الى مقدّمِ الفمِ بقليلٍ، هو مخرجُ الضادِ. ثم إنّ اخراجَها من الجانب الأيسر ايسرُ عندَ الاكثر وقد يستوي الجانبانِ[19] عند البعضِ »، انتهى[20]. وهو يَدُلُّ على أنّ معنى قولهم[21]: وبعضهم يُخرجُها من الجانبين، أنّه يُخرجُها من احدهما تارةً ومن الأخر اخرى. وقال بعض شُرّاحِ « الفيّةِ ابنِ معطٍ »[22]: وكانَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ رضي الله عنه[23] يُخرجها من الايمن ومن الأيسرِ[24]، وهو ايضاً فيما ذكرناه اظهر[25].
واما صفاتُها فمنها:

الجَهْرُ[26]

وهو اصطلاحاً حَبْسُ عندَ النَفَسِ اللفظِ[27] بالحرف لِقُوَّةِ الاعتمادِ عليه، ولغةً الاعلانُ[28]. وضدُّه الهَمْسُ: وهو اصطلاحاً جَرْيُ النَفَسِ عند اللفظِ[29] بالحرف لضَعْفِ الاعتماد على مخرجِه، ولغةً الخَفاءُ. وقال ابنُ الحاجبِ في « شرحِ المفصل[30] »: « إنّما سُمّيَتْ المجهورةُ مَجهورةً من قولهم[31]: جهرت بالشيء اذا اعلنتُه، وذلك لأنّه لما امتنعَ النَفَسُ انْ يَجري معها انحصرَ الصوتُ بها ففوِيَ التصويتُ بها وسُمّيَ تَسيمُها مهموساً، اخذاً من الهَمْسِ الذي هو الإخفاءُ. لأنّه لما جَرى النَفَسُ معها لم يَقْوَ التصويتُ بها قُوّتَه في المجهورة فصارَ في التصويتِ[32] بها نوعُ خفاءٍ لانقسامِ النَفَسِ عند النطقِ بها »، انتهى[33].
وقد عَدّها بعضُ المتأخّرينَ في[34] المَهْموسةِ في حروفٍ أُخَر. قالَ ابنُ الحاجب: ولو قالَ هذا البعضُ إنّها بين المهموسة والمجهورة لكانَ اقرب.

ومن صفاتها:

الرخاوة[٢٩]

وهي جَريُ الصوتِ مع لفظها لضَعْفِ الاعتماد، وهي لغةً: اللِّيْنُ، وضِدُّها الشِّدَّةُ: وهي حَبْسُ الصوتِ عندَ لفظها لقوةِ الاعتماد، وهي لغةً: القوَّةُ.

والبَيْنِيَّةُ

أيضاً، وهي كونُ الحرف يَجري معه بعضُ الصوتِ ويُحْبَس بعضُه، أو يَجري جَرياً ضعيفاً، منسوبٌ الى « بَيْنَ »، وهي[٣٠] التوسُّطُ بينَ شيئين، كذا في « كنز[٣١] المعاني[٣٢]. في « شرح الشافية » للجار بردي، الحروفُ الشديدةُ حروفٌ يَنْحصرُ جَريُ صوتِها عند إسكانِها في مَخرجها. والرِّخْوةُ بخلافها، فهي حروفٌ لا ينحصرُ جَريُ صوتِها عندَ إسكانِها. وسُمِّيَتْ الشديدةُ شديدةً مأخوذةً من الشِّدَّةِ التي هي القوةُ، لأنَّ الصوتَ لَمَّا انْحَصَرَ في مَخْرجِهِ ولم يَجْرِ اشْتَدَّ، اي امْتَنَعَ قَبُولُه التَّلْيِينَ[٣٣]، لأنَّ الصوتَ إذا جَرَى في مخرجِهِ اشْبَهَ حَرْفَ اللِّينِ. والرِّخْوَةُ مأخوذةٌ من الرِّخَاوَةِ التي هيَ اللِّينُ[٣٤] لقَبُولِهِ التَّطويلَ بِجَرْيِ الصَّوْتِ في مَخْرجِهِ عندَ النُّطقِ[٣٥].

ومنها الاستِعْلاء[٣٦]

وهو ارتفاعُ اللِّسانِ الى الحَنَكِ الأعلَى[٣٧]، عندَ اللَّفْظِ[٣٨]، وهوَ لُغَةً العُلُوّ[٣٩]، فَسُمِّيَتْ به تَجَوُّزاً كما في « ليل نائم ». قيلَ: وَيَجُوزُ انْ تَكُونَ[٤٠] تسميتُها به لخُروجِ صوتِها من جِهَةِ العُلُوِّ، وكُلّ ما جَاءَ من عَالٍ فهو مُسْتَعْلٍ. وضدُّه: الإسْتِفَالُ، وهو انْحِطَاطُ اللِّسان عن الحَنَكِ عندَ اللَّفْظِ، وهو لغةً: الانْخِفَاض.

ومنها الإطْبَاقُ[٤١]

وهو تَلاقِي طَابِقَيِ اللِّسانِ والحَنَكِ الأعلَى عندَ اللَّفْظِ[٤٢]، وهوَ ابْلَغُ من العُلُوِّ. ولغةً التلاصُقُ والتساوي، وفيه ايضاً تَجَوُّزٌ لان المُطْبَقَ إنَّما هو اللسانُ والحَنَك، وأمّا الحرفُ فهو مُطْبَقٌ عندَه، واخْتُصِرَ فقيلَ: مُطْبَقٌ، كما قيلَ للمشترك[٤٣] فيه: مشترَك، ومثله كثيرٌ. وضدُّه الانفتاحُ، وهو تجافِي كلٍّ منهما عن الآخر، ولغةً الافتراقُ.

ومنها الإصمات[٤٤]

والمُصْمَتَةُ حروفٌ لا تَنْفرد[٤٥] في كلمةٍ رُباعيةٍ او خُماسيةٍ، كأنَّهم لَمَّا لَمْ يَجْعلوها مَنْطوقاً بها أصمَتُوها اي جعلوها صامتةً، او أصْمَتَ المتكلمونَ انْ يجعلوا منها رُباعياً او خُماسياً، وضدُّهَا المُذْلَقَةُ، وهي ستةُ حروفٍ جُمِعَتْ في قولك: مر بنفل، سُمِّيَتْ به لخروجها من ذَلَقِ اللسانِ والشَّفَةِ اي طرفيهما[٤٦]. والذَّلاقةُ: السرعةُ في النُّطق، ولخفَّتِها لا تخلو منها كلمةٌ رُباعيةٌ او خُماسيةٌ إلا شاذةً أو دخيلةً في العربيَّة، كمسجد[٤٧].

هذه الصفاتُ المتضادَّةُ التي لا يخلو[٤٨] حرفٌ عنها، وبقي صفاتٌ تختصُّ ببعضِ الحروف.

فمنها الصتم[٤٩]

والصتم: ما عدا حروفَ[٥٠] الحلْقِ، سُمِّيَتْ[٥١] به لتمكُّنها في خروجها من الفَمِ واستحكابِهَا فيه، ولم تُسَمَّ[٥٢] الحلقيةُ به لعدم تمكُّنها ببعد حَيِّزها.

ومنها التفخيم[٥٣]

وهو تَسمينُ الحرفِ. وضدُّه: التَّرقيقُ، لنحافته.[٥٤]

ومنها الأصالة[٥٥]

وهو كونُ الحرفِ جزءاً لكلمةٍ، ويُقابَل بـ « فعل » وتكرُّر لام المنيف.[٥٦] ولمعرفتها طرقٌ في التصريف، وضدُّها: الزِّيادةُ، وهي بخلافها، ويَبْسُطُ الكلام عليْهَا في غيرِ هذا المحلِ.

ومنها الشَّجْريَّة[٥٧]

وهي كونُها تَخرجُ من شَجْرِ الفم أي مَفْرجِه ومفتحه

ومنها الإستطالة[٨٢]

وهي كما قالَ الجَعْبَريُّ[٨٣]: الإمتدادُ من أوّل حافَةِ اللسانِ الى آخرها، لا كما قالَ مكّي[٨٤]: لتمكّنها بالصِّفات[٨٥]. والفرقُ بين المستطيلِ والممدود أنّ الأولَ جرَى في مخرجه والثاني جرَى في نفسهِ.

ومنها النَّفخ

وهو صوتٌ يَلحقُها عند الوقْفِ يُشْبهُ النفخَ. ذكرَ هذه الصفَة الجَعْبَريُّ في كُتبِه والأستاذ أبو حيّان[٨٦] في شرح التسهيل[٨٧].

ومنها التفشّي[٨٨]

حُكي عن بعضهم، وهو انتشار[٨٩]، الصوت عندَ اللفظ حتى يتصلَ بحرفِ الطرف وبالعكس[٩٠]، وهو للشين بالاتفاق.

قال الجَعْبَريّ: والتحقيقُ أنّ الضادَ انتشرَ بمخرجه وذلكَ بصوته.

وإنّما ذَكرنا هَذهِ الصّفاتِ[٩١] مع اضدادِهَا لأنّ بعضَهُم وَصَفَها بصفَةٍ وبعضهم وَصَفَهَا بضدِّها، فذكرنا الضّدّيْنِ لِتعلَمَ الصّفةَ على القَولَيْنِ، وللتكميلِ والتّمويلِ على مَا قِيلَ بضِدّها تتَبيّنُ الأشياءُ[٩٢].

الفصل الاول
فيما يَدلّ بالمنقُول علَى انّ اللفْظَ بالضّادِ
كالظّاءِ المُعْجَمةِ هو المَقْبُولُ

وهيَ ادِلّةٌ مُتعددةٌ لاحتْ لنَا بالنّظرِ في المَنْقُول:

الاول: إنّ عُلمَاءَ هذا الفَنّ وغيرَهُم تَعرّضُوا للفرقِ بينَهُمَا وبيّنُوا الألفاظَ التي تُقرا[٩٣] بالظّاءِ والّتي تُقْرا بالضّادِ، في مُؤلفاتٍ لهم مُسْتَقلّة وغيرِ مُستقلّة نَظْماً ونثراً. فمنهم:

١ ـ العَلاّمَةُ ابنُ الجَزَريّ[٩٤] في مُقدّمتِه[٩٥] المشهورةِ في التّجْويدِ، ذَكر الكَلِماتِ الّتي بالظّاءِ الوَاقِعَةِ في القُرآنِ لِيُعْلَمَ انّ مَا عَدَاها بالضّادِ.

٢ ـ ومنهم الامامُ الشّاطِبيّ في ابياتِه[٩٦] الّتي اوّلُها:

رُبّ حَظٍ لكَظْمِ غَيْظٍ عَظيمِ
اظفَرَ الظّفْرَ بالغَليظِ الظّلومِ[٩٧]

٣ ـ ومنهم الشيخُ عِزُّ الدينِ الزّمْلَكَانِي[٩٨] في ابياتِه[٩٩] الّتي اوّلُها:

حَفِظْتَ لَفْظاً عظيمَ الوَعْظِ يُوقِظُ مِنْ
ظُلَمِ لَظَىً وشُواظِ الحَظْرِ والوَسَنِ

٤ ـ ومنهم الحافظُ ابو عَمْرو الدّاني[١٠٠] في ابياتِه[١٠١] الّتي اوّلُها:

ظَفرتْ شُواظُ بحِفْظِها من ظَلمِنَا
فكظمتُ غيْظَ عظيمِ[١٠٢] مَا ظننتُ بِنَا

٥ ـ ومنهم الحَريْري[١٠٣] في «مَقاماتِه»[١٠٥] نَظم الكلماتِ الّتي هي بالظّاءِ مُطْلقاً في ابياتٍ اوّلُها:

أيّها السّائلي عن الضّاد والظا
ءِ لكي لا تُضِلّهُ الألفاظُ
إنّ حِفْظَ الظاءاتِ يُغنيك فاستمعها[١٠٤]
استماعَ امرئٍ له استيقاظُ[١٠٥]

٦ ـ ومنهم الشَّيخُ جَمالُ الدِّين ابنُ مَالِكٍ[١٠٥]، عَمِلَ نحوَ بيتَيْنِ بيتاً كالحَريري[١٠٦]، اوّلُها:

بِسَبْتِ شِينٍ اوِ الجِيمِ اسْتِبَانَةُ ظَا
أو كَافٍ او لامٍ ايضاً كاظُ مُلْتَيِظَا

٧ ـ والاديبُ الاوحَدُ محمدُ بنُ احمدَ بن جَابرٍ الهَوَاريُّ[١٠٧] نَظَمَ قَصيدَةً بديعةً في الفَرْقِ بينَهما[١٠٨]. قالَ الشِّهابُ القَسْطلانيُّ[١٠٩]: لَمْ يُسْبَقْ الى مِثالِها ولَمْ يُنْسَجْ احدٌ[١١٠] فيما عَلِمْتُ على مِنْوالِها. واوّلُها:

حَمْدُ الإلهِ أجَلُّ مَا يُتَكَلَّمُ
بِدْءٌ بِهِ فَلَهُ الثَّنَاءُ الأقْوَمُ
وصَلَّى النَّبِيِّ الهَاشِمِيِّ وآلِهِ
أزكَى صَلاةٍ عَرْفُهَا يُتَنَسَّمُ[١١١]

٨ ـ والصَّاحبُ بنُ عَبّادٍ[١١٢] أَلَّفَ في الفَرْقِ بينَهما كتاباً نحوَ ثَلثمائةِ وَرقةٍ[١١٣]، ثُمَّ اختصرَهُ في نحوِ عَشْرةِ اوراقٍ.

وغيرُ هَؤلاءِ جمعٌ كثيرٌ اعرضْنا عن ذكرِهم خوفَ الإطالةِ[١١٤]، ولهذا اقتصرْنا مِن[١١٥] كلامِهم على اوّلِ كلِّ[١١٦] مقالةٍ. فياليتَ شِعْري لولا التَّشابهُ بينَهما لفظاً والإلتباسُ، حقَّ خفيَ الفرقُ بينَهما على كثيرٍ من النَّاسِ، لِمَ كانَ هذا الجمُّ الغفيرُ يُتعِبونَ القلمَ او يسوِّدونَ القرطاسَ.

الثاني: إن الضّادَ ليستْ لُغةَ التُّركِ بَلْ مخصوصةً باللُّغةِ العربيةِ، كما اشارَ اليه ابو الطّيبِ في قولِه:

وبِهِم فَخْرُ كلِّ مَنْ نَطَقَ الضَّا
دَ وعَوْذُ الجَانِي[١١٧] وغَوثُ الطَّرِيدِ[١١٨]

وذَلَّ عليه قولُ الأستاذِ ابي حيّانَ في كتابٍ له في اللُّغةِ التُّركيةِ: «[١١٩] « حروفُ المُعجمِ في هذا اللِّسانِ ثلاثةٌ وعشرونَ حرفاً[١٢٠] »، وَسَردَها وعن الضّادِ جرَّدَها. ثُمَّ قالَ[١٢١]: « ومَتى وُجِدَ في بعضِ الكلامِ حَرْفٌ غيرُ هذه فَيُعلَمُ انَّ تِلكَ الكلمةَ غيرُ تُركيَّةٍ بَلْ منقولةٌ من لغةِ غيرِها[١٢٢]. »

وقالَ الشِّهابُ النُّصيبي[١٢٣] في شرحِ الفيّةِ ابنِ معطٍ بعدَ ذِكرِ مخرجِ الضّادِ: « [١٢٤] وهومن خواصِ اللُّغةِ العربيّةِ لا يُوجَدُ في غيرِها[١٢٥]. »

وقالَ الإمامُ البُرهانُ الجَعْبريُّ في كتابِه عُقودِ الجُمانِ[١٢٦]:

والعُرْبُ خُصَّ بِضَادِهَا وتَكَثَّرَتْ
بالظَّا وثَا والذالِ[١٢٧] فاستَبِهَانِ[١٢٨]

وقالَ في القاموسِ: « والضّادُ حرفٌ هجاءٍ للعربِ خاصةً ». وقالَ الجَارْبَرْدي في « شرحِ الشّافيةِ[١٢٩] »: « ولا ضادَ إلّا في العربيّةِ، ولذلكَ قالَ صلّى الله عليه وسلّمَ: انا افصحُ من تكلّمَ بالضّادِ[١٣٠] »، لكنْ قالَ القَسْطلاني في « لَطائفِ الإشاراتِ » بعدَ ذكرِ الحديثِ[١٣١] بلفظِ: انا افصحُ مَنْ نَطَقَ بالضّادِ: « إلّا انّه لا اصلَ له كما قالَ الحافظُ الكبيرُ اسماعيلُ بنُ كَثيرٍ الحَنْبَلي[١٣٢]، وذَكَرَهُ الحكرى[١٣٣] في « النجومِ[١٣٤] » ساكتاً عليه[١٣٥] »، انتهى.

إذا عُلِمَ ذلكَ فليسَ مَفْقُوداً في لُغةِ التُّركِ إلّا الضّادُ الشّبيهةُ بالظّاءِ، اما هذا الحَرْفُ الذي يُشْبِهُ الدّالَ المُفَخَّمةَ[١٣٦] او الطّاءَ المُهْمَلةَ الذي يَنْطِقُ بهِ اكثرُ المصريّينَ[١٣٧] وتَتَّسِمُ بالضّادِ الطّائيّةِ، فَمَوْجُودٌ في لُغةِ التُّركِ بَلْ[١٣٨] في اكثرِ الفاظِهم، كما يَشْهَدُ العارفُ بلغتِهم[١٣٩] بَلِ السّامعُ لكلامِهم، والمَوجودُ غيرُ المَفقودِ، وبذلكَ يَتِمُّ[١٤٠] المَقصودُ.

الثالثُ: إنّ الفُقَهاءَ ذَكَروا احكامَ مَنْ يُبدِلُ الضّادَ ظاءً، قالَ في « الذخيرةِ[١٤١] »: « من[١٤٢] ياتي بالظّاءِ مكانَ الضّادِ، وبالضّادِ مكانَ الظّاءِ، فالذي يَنْبَغي انْ تَفْسُدَ صلاتُه، وهو قولُ عامّةِ المَشايخِ. واستَحْسَنَ بعضُ مشايخِنا وقالُوا بعَدَمِ الفَسادِ للضَّرُورَةِ في حَقِّ العَوامِ. » وقالَ الشيخُ خَليلٌ المالكيّ[١٤٣] في مُختَصَرِه[١٤٤]: « وهل بلاحنٍ مُطْلَقاً او في الفاتحةِ وبغيرِ مُميِّزٍ بينَ ضادٍ وظاءٍ خِلافٌ. »

وقال الإمامُ النَّوويّ[٩٩] في مِنهاجِه[١٠٠]: ولَوْ أبدلَ ضاداً بظاء لم يَصحّ في الأصحّ. وقالَ الشيخُ علاءُ الدين المَرْداوي[١٠١] الحَنْبَلي في «تنقيحه[١٠٢]»: ولو أبدلَ حرفاً لم يصحّ الأضادُ «المَغْضوبِ عَلَيْهِم وَلا[١٠٣] الضَّالّين[١٠٤]» بظاء[١٠٥] فَيصحّ[١٠٦]. ولم يَتعرّضوا لأحكامِ مَنْ يُبْدِلُها بحرفٍ غَيْرِ الظّاءِ كَما تَعَرّضُوا لأحكامِ مَنْ يُبْدِلُها بِه، فَلَوْلا التَّشابُهُ بينَها لَما كانُوا يَفْعَلُون ذلك.
الرابع: إنّ بعضَ العُلَماء وَصَفَها بالتَّفَشّي، ولا تَفَشّيَ فيها إلاّ إذا كانتْ شَبيهةً بالظاء[١٠٧]، أمّا الضادُ الطائية فلا تَفَشّيَ فيها[١٠٨]. وقد سَبَق ذكرُ التَّفَشّي ومَعْناه ولذلك مّا أعدناه.

الخامس: إنّهم ذَكَرُوا أنّ مِن صِفاتِها النَّفْخَ، ويُشارِكُها فيه الظّاءُ والذالُ والزاي، ولا يتَحَقّقُ ذلكَ إلاّ في الضاد الشَّبيهةِ بالظّاء، أمّا الضّادُ الطائيةُ فلا تَوجَدُ فيها هذهِ الصفةُ، كَما يَشْهد به من أحاطَ بالمُقَدّمةِ مَعرفةً. ولكونِها تُشارِكُ الزايَ والظاءَ في هذه الصفةِ ونحوِها قد يَجعلُها العَربُ في مقابلَتِها في قَوافي الشّعر. قالَ عبدُ اللطيفِ البَغْدادي[١٠٩] في «شَرْحِ نَقْدِ الشّعر» لقُدامة[١١٠] في باب الاكفاء): «قالَ بعضُ العُلَماء اختلافُ حرفِ الرَّوِي هو الاكفاء، وهو غَلَطٌ من العَرَبِ ولا يَجوزُ لغيرِهم، وإنما يَغْلَطُونَ فيه إذا تَقارَبَتِ الحُروفُ، وأنشدَ:

كأنّ أصواتَ القَطا المُنْقَضِّ
بالليلِ أصواتُ الحَصَا المُنْقَرِّ

ولاشكّ أنّ الضّادَ الطائيّةَ بَعيدةٌ عن الزاي في الصوتِ بمراحل، وأنّ القريبَ منها هي الضّادُ الشّبيهةُ بالظاء. قلتُ:[١١١] ومن هُنا أيضاً سَاغَ[١١٢] ما عَمله بعضُهم من[١١٣] اللغز في الحَيّةِ بقوله:

ومَضْروبةٍ من غيرِ جُرْمٍ أتَتْ بِه
إذا ما هَدَى بدرُ الأنامِ أضَلّتِ

ومِمّا يَنْحو هذا النحوَ ما ذَكرهُ الصّلاحُ الصّفَدي[١١٤] في كتاب «فَضّ الختام عن التّوريةِ والاستخدام[١١٥]» حيث قالَ: الاصل[١١٦] الرابعُ: فيما يَحصلُ من الوَهْمِ والاشتراكِ، أنشدني بعضُهم لأبي الحُسين الجَزّار[١١٧]، ولم أحقّق نسبةَ ذلكَ إليه لأنّ أبا الحُسينِ يَجِلّ قَدْرُه عن الوُقوعِ في مِثلِ هذا:

وقائلٍ قالَ مَا أعددتَ مِن أدَبٍ
لذا الشتاءِ وذا البَرْدِ الذي عَرَضا
فقلتُ دَعْني فقَدْ أعددتُ لي بَدَناً
مُسَلْخَماً[١١٨] وشَقاً في القَلْبِ قَدْ قُرِضا

وقد وَهِمَ الشّاعرُ في قولِه: قُرِضَ، لأنّ الذي يُذْبَغُ به إنّما هو بالظّاء، وقد نصّوا على ذلك وهو أشهرُ من ان يُنَبّه عليه[١١٩]. والقرضُ بمعنى القَطْع بالضاد ليس إلاّ، والقافيةُ ضاديةٌ كما ترى، ولكنّ الشّاعرَ ما قَصّر[١٢٠] في قوله: وشَقاً، وتركيبُهُ هذا من حَرفٍ واسم، وجعلَه نَوعاً من أنواعِ الفِرَاء»، انتهى. قلتُ: والعذرُ للشّاعر ظاهر[١٢١] من أشباهِ الحَرفين كما بيّناهُ. ولا يَخْفى أنّ القرظَ في العُرْفِ نَوْعٌ من الفِرَاءِ وهو المناسبُ للمقام. فقولهُ: الذي يُذْبَغُ به، فيه تسامحٌ. وبالجملة فلا يَبْعُد انتسابُ هذا الشّعرِ الحَسنِ[١٢٢] الى ابي الحسين.

السادس: إنّهم ذكَرُوا من صِفاتِها الاستطالةَ، كما مَرّ ذكرُها ومعناها، وهي المُمَيِّزةُ لها من الظاء، ولا يُوجَدُ في الضّادِ الطّائيةِ صِفَةُ الاستطالةِ.

السابع: إنّهم[173] ذكرُوا انّ من صفاتها الرخاوةَ، وهٰذا شديدُ الدّلالةِ عندَ مَنْ ليسَ عندَه غباوةٌ. فإنّه لا رخاوةَ فيها إلّا اذا كانت شبيهةً بالظاءِ. امّا الضادُ الطائيةُ فمشوبةٌ بالدّالِ او[174] الطاءِ المُهْمَلةِ، وكلٌ منهُما حَرفٌ شديدٌ، فكذا ما هو بينهما. بَلْ مَنْ عرفَ معنى الشّدةِ والرُخاوةِ، وقد قدّمْنا هما في المُقدّمةِ، يَجِدْ هذا الحرف[175] مُتّصِفاً بالشدّةِ قطعاً، مع قطعِ النظرِ عن الدّالِ والطّاءِ[176].

الثامن: إنّ هذا الحرفَ[177] صعبٌ على اللّسانِ، نَصّ على ذلكَ عُلماءُ هٰذا الشانِ وفرسانُ هذا الميدانِ، وحَكمُوا بانّ الراجلَ في التّجويدِ والإتقانِ لا يَقْدِرُ على تحقيقِها بَلْ بعضِ كبارِ[178] الفُرسانِ. قال الإمامُ السّخاوي[179] في « عُمْدةِ المُفيدِ[180] »:

والـضّـادُ حَـرْفٌ مُـسْـتـطِـيـلٌ مُـطْـبَـقٌ
جَـهْـرٌ يَـكِـلُّ لـديـهِ كُـلُّ لِـسـانِ
حَـافَـا لِـسـانٍ بـالـفَـصَـاحَـةِ قَـيِّـمٍ
دَرِبٍ[181] لأحـكـامِ الحُـروفِ مُـعَـانِ[182]

وقال الأستاذُ ابو حيّان في « شرح التّسهيلِ »: « والضّادُ من أصعبِ الحُروفِ الّتي انْفَردتْ العربُ بكَثرةِ استعماله ». وقالَ الشيخُ ابو محمدٍ مكّيُّ بنُ ابي طالب في « الرّعايَةِ »: « ولا بُدّ[183] من التّحفُّظِ بلفظِ الضّادِ حيثُ وَقَعَ، فهو أمرٌ يُقَصّرُ فيه أكثرُ مَنْ رَأيتُ مِنَ القُرّاءِ والأئمةِ، لصُعوبتِهِ[184] على مَنْ لم يُدَرّبْ[185] فيه. فلا بُدَّ للقارىء المُجَوّدِ انْ يلفِظَ بالضّادِ مُفخّمةً[186] مُستعليةً مُطْبَقَةً مُستطيلةً، فَيُظْهِرُ صوتَ خروجِ الرّيحِ عندَ ضَغْطِ حافةِ اللّسانِ لِمَا[187] يليه من الاضْراسِ عند اللفظِ بها. ومَتَى فَرّطَ في ذلكَ انْ يلفظِ الظاءِ والذّالِ[188]، فيكونُ مُبدِلاً ومُغَيّراً. والضّادُ من[189] اصعبِ الحُروفِ[190] على اللّافِظِ، فَمَتى لم يَتكلّفْ القارىءُ إخراجَها على حقّها انْ بغيرِ لفْظِها واخَلّ بقراءتِهِ. ومَتَى[191] تكلّفَ ذلكَ وتمادى عليه صارَ له التجويدُ بلفظِها عادةً وطبعاً وسجيةً[192] ».

وقالَ العلامةُ ابنُ الجَزَري في « النّشر »: « والضّادُ انْفَرَدَ بالاستطالةِ، وليسَ من الحُروفِ ما يَعْسُر على اللسانِ مثلُه، فإنّ السنةَ النّاس فيه مُختلفةٌ وقَلّ مَنْ يُحسِنُه، فمنهم مَنْ يُخرِجُهُ ظاءً[193]، ومنهم من يمزجُه[194] بالدّالِ[195]، ومنهم مَنْ يَجعلهُ لاماً مُفخّمةً، ومنهم من يُشِمُّه الزايَ. وكلُّ ذلكَ لا يَجُوزُ[196] »، انتهى.

فإذا كانَتْ الضادُ العربيّةُ بهذه[197] المَرتبةِ من الصُعوبةِ، وانتَ تَرى انْ لا صُعوبةَ في الضّادِ الطائيةِ بَلْ هيَ في غايةِ السّهولةِ على اللّسانِ، يَسْتَوي في النُطقِ بها[198] العَالِمُ والجَاهِلُ، والفارِسُ في هذا المَيدانِ والرّاجِلُ، فإنّكَ تحكم بانّ الضّادَ الطائيةَ بعيدةٌ عَنْ الضّادِ العربيّةِ بمراحِلَ.

التاسع: إنّ المخرجَ المنصوصَ عليهِ للضّادِ في الكُتبِ المَعروفةِ المتداوَلةِ ليسَ إلّا للضّادِ الشبيهةِ بالظاءِ المُعْجَمةِ لا للطائيّةِ. فإنّهم قالُوا في مَعرفةِ مَخرجِ الحَرْفِ: انْ تُسَكّنَه وتُدخلَ عليهِ همزةَ وصْلٍ وتَنظُر اينَ ينتهي الصوتُ، فحيثُ انتهى فَثَمّ مخرجُه. مثلاً تقولُ: اب، فتجدُ الشّفتينِ قد أطْبقَتْ احداهما على الاخرى، وهو مَخرجُ الباءِ. وانتَ إذا نطقتَ بالضّادِ الطائيّةِ وفَعلتَ ما تقدّمَ ذِكرُه لا تَجدُ الصوتَ ينتهي إلّا الى طرفِ اللّسانِ و أعلى الحَنَكِ، وهو مخرجُ الدّالِ والطّاءِ[199] والتّاءِ، ولم نَرَ احَداً ذكرَ انّ مخرجَ الضّادِ من هذا المحلِّ، بَلْ مَا ذكرنَاهُ لَهَا من المخرجِ مذكورٌ في كُتبٍ لا تُحصَى في عِلْمِ القِراءاتِ[200] وعِلْمِ النحوِ[201]، مثل كتبِ الإمامِ العَلامةِ ابنِ الجَزَري والامامِ الشّاطبي والعَلّامةِ الجَعْبَريّ والشيخِ ابي محمد مكّي والشّيخِ جمالِ الدينِ مالكٍ وابنِ مُعطٍ[202] وابنِ الحاجبِ والزمخشري[203] وابي حيان وغيرِهم. ومَا نُقِلَ عن الخليلِ[204] مِنْ[205] أنها شَجْرِيّةٌ فسيجيءُ الكلامُ عليهِ إنْ شاءَ الله تَعالى[206].

فإنْ قيلَ: نَحنُ نَرْوي[207] هذهِ الضّادَ الطائيةَ بالمُشافهةِ عنِ الشّيُوخِ الرّاوينَ لَهَا عن شُيوخِهم بالإسنادِ المتّصلِ بأئمةِ القُرّاءِ البالغِ الى النّبيِّ صلّى الله عليهِ وسلّمَ، قُلنَا: لا عِبْرَةَ بالرّوايةِ المُخالِفةِ للدّرايةِ[208]، إذْ شَرْطُ قَبولِ القِراءةِ انْ تُوافِقَ العربيةَ، وقد بيّنّا مخالفتَها لِمَا تواتر في كُتبِ العَربيّةِ والقِراءاتِ[209]. قالَ الأستاذُ أبو حيان في « شرحِ التسهيلِ »: « إنّما ذَكَرَ النحويّونَ صفاتِ الحُروفِ لفائدتين، إحداهُما لأجلِ الادغامِ »، ثم قال: « والفائدةُ الثانيةُ، وهي الاولى في الحقيقةِ، بَيانُ الحُروفِ[210] حتّى يَنطِقَ مَنْ ليسَ بعربيٍّ بمثلِ مَاينطِقُ العربيُّ، فهُو كبيانِ رَفْعِ الفاعلِ ونَصْبِ المَفعولِ، فكَما انّ نَصْبَ الفاعلِ ورفعَ المَفعولِ لَحْنٌ في

العربيّة كذلك[٢٠٣] النّطق[٢٠٤] بحروفها مُخالفةً مخارجها لِمَا رُوِيَ عن العَرَبِ في النُّطقِ بها لَحْن[٢٠٥] أيضاً. وتَفْصيلُ هذا الجَوابِ لا يَليقُ بهذا الكِتَاب.

العاشر: إنّ من أوصافِها الشَّجْريّة، لقّبها بها صاحبُ الفَذِّ الجليل إمامُ النَّحو الخَليل[٢٠٦]. ولا يَتأتّى ذلك إلّا إذا كانَتْ شَبيهةً بالظّاءِ، فإنّ الضادَ الطائيّةَ تَخرجُ[٢٠٧] من طَرَفِ اللّسانِ لا مِنْ شَجْرِ الفَمِ، وسَيأتي لذلك مزيدُ بَيانٍ إنْ شاءَ الله.

الحادي عشر: قولُهم في صِفَةِ الإطباقِ: «ولولا الإطباق لصارتْ الظاءُ دالاً والصادُ سيناً والظّاءُ ذالاً ولخرجَتْ الضادُ من الكلام اذ لا يَخرجُ من موضِعها غيرُها»، هذا نَصُّ كلامِ الأستاذ أبي حَيان في «شَرْحِ التّسهيلِ»، ومثلُهُ في شرحِ المُفَصّل لابنِ يَعيشَ[٢٠٨]. وهذا كما تَرى يَخُصّ[٢٠٩] الضادَ الشبيهةَ بالظاءِ، أمّا الطائيّةُ فيَخرجُ[٢١٠] من مخرجِها الحروفُ الثلاثةُ النّطعيةُ، كما يَشْهد به الحِسُّ بالقاعدةِ المَعْروفةِ في مَعرفةِ مَخْرجِ الحَرْفِ. فلو كانَتْ الطائيّةُ عَربيةً[٢١١] لَوُصِفَتْ بالنّطعيةِ كما وُصِفَتْ اخواتُها، ولَقالوا: لولا الإطباقُ لصارتْ الضّادُ دالاً، بَدَلَ قولِهم: لخرجَتْ من الكلام، كما لا يَخفى على ذوي الأفهامِ.

الثاني عشر: إنّ اهلَ مكةَ[٢١٢]، الّتي هي مَنْشأُ النبيِّ صلى الله عليه وسلّمَ، الذي هو سيّدُ العَرَبِ[٢١٣]، ومَا وَالاها[٢١٤] من بلادِ الحِجَاز، الّتي هي[٢١٥] محلُّ العَرَبِ وموطنُهم إنّما يَنْطِقونَ بالضادِ شبيهةً بالظاءِ المُعْجمة، ولا يُسْمعُ مِنْ أحَدٍ منهم هذهِ الطائيّةَ، وهُم[٢١٦] نِعْمَ المُقتدَى لِمَنْ رامَ في هذا السّبيلِ الاهتداءَ.

الفَصْلُ الثّاني
فيما يَدلُّ بالتّصريح على أنّ التلفُّظَ بالضّادِ
شبيهةً بالظاءِ هو الصحيحُ
وهو المَنْقولُ من كلامِ الفُحولِ[٢١٧] المُتلقّى كلامُهم بالقَبُولِ.

الأوّلُ: كلامُ مُحمّد بن عَتيقِ بنِ عليّ التّجيبي الأزدي[٢١٨] في «الدُّرَرِ المُكَلّلة في الفَرْقِ بينَ الحُروف المشكلة[٢١٩]»:

والـضّـادُ والـظّاءُ لـقُـرْبِ المَـخْـرجِ
قَـد يُـؤْذِنَـانِ بـالـتِـبَـاسِ المَـنْهَجِ

الثاني: أيضاً في كتابه المذكورِ بعدَ ذِكره الظاءَ:

ويَـكْـثُـرُ الـتِـبَـاسُـهـا بـالـضّـادِ
إلّا عـلَى الجَـهَـابِـذِ[٢٢٠] الـنُّـقّـاد

الثالث: قَولُ الأديب الأوحَدِ محمدِ بنِ جَابرٍ الهواريّ المذكورُ في قصيدتِه المَذكورة[٢٢١]:

وأقُـولُ فـيـمَا بـعـدُ[٢٢٢] ذلـكَ إنّـه
لـلظّاءِ بـالـضّـادِ الـتـبـاسٌ يُـعْـلَمُ
فَـرأيْـتُ خَـضْـرَ الـضّـادِ أكـدَ وَاجـبٍ
لـيـبـيّنَ أنّ الـغَـيْرَ[٢٢٣] ضَـادٌ تُـرْسَـمُ

الرابع: قَوْلُ الإمامِ السّخاوي في «عُمْدَةِ المُفيدِ» بعد أنْ ذكرَ الضادَ وأنّهُ حَرْفٌ صَعْبٌ:

مَـيّـزْهُ بـالإيـضَـاحِ عَـن ظَـاءٍ نَـفـي
«أضـللنَ[٢٢٤]» أو في «غـيضَ[٢٢٥]» يَـشْـتَـبِـهَـانِ
وكـذَاكَ «عَـضَـرَ[٢٢٦]» و«نَـاضِـرةٌ إلى[٢٢٧]»
و«لا يَحُضّ[٢٢٨]» وخُـذه[٢٢٩] ذا إذعَـانِ[٢٣٠]

الخامس: قَوْلُ العَلاّمةِ ابنِ الجَزَري في مُقدّمتِه المشهورةِ في التّجْويدِ:

والـضّـاد بـاسـتـطالـةٍ ومَخـرجِ مَيِّـزْ مـن الـظّاءِ وكُـلّهـا تَجي[1]

وتَقديمُ المَجرورِ يُفيدُ التّخْصيصَ فَيَدلُّ على أنّ التّمييزَ بينَهما ليسَ إلاّ بالمَخرجِ والاستطالةِ، وأنّها مُشاركةٌ لَها في الصّوتِ.

السادس: : قَوْلُ العَلاّمةِ البُرهانِ الجَعْبَريّ في شَرْحِ الشّاطِبيّةِ: « ولفْظُها، يَعني لفظ[2] الضّادِ، يُضارِعُ لفظَ الظّاءِ لأنّهما[3] اكثرُ الحُروفِ تَناسباً في الصّفةِ. ».

السابع: قَولُه في كتابِه « عُقُود الجُمان في تَجْويدِ القُرآن »:

والـظّاءُ اخـى[4] الـضّـادَ في كُـلِّ الحُـلَ
وبـالاسـتـطالـةِ تُـولِـفَ الحـرْفـانِ[5]

أي[6] مع مخرجِ.

الثامن: قولُ الشّيخ بَدرِ الدّينِ المَعروف[7] بابنِ اُمِّ قاسِم[8] في « شرحِ الوَاضِحَة في تَجْويدِ الفَاتِحة[9] » عندَ قولِه[10]:

ولـلـضّـادِ كـالـظّلالِ جَـوَدْه فَـارِقْـاً
بِمَـخْـرجِـه مَـعْ وَصـفِـه المُـتَـعَـنِّـدِ[11]

بعدَ انْ ذكرَ مخرجَها كما ذكرناهُ وصفاتِها والأبياتَ التي تَدلُّ على صُعوبَتِها من كلامِ السّخاوي التي ذكرناها[12]، قالَ: وشَارك[13] الظّاءُ الضادَ في الاستعلاءِ والجَهْرِ والإطْباقِ والتّفخيم[14] ولم يُشارِكْه في المَخرجِ، ولمُشاركتِه له في هذه الصّفاتِ اشتَدّ شبهُهُ له[15] وعَسُرَتْ التّفرقةُ بينَهما واحتِيجَ الى الرّياضةِ التّامّة.[16]

التاسع: قَولُ الشّيخِ أبي محمدٍ مَكّي بنِ أبي طالبٍ في كتابِه « الرعايةِ » في بابِ الضّادِ، بَعْدَ انْ ذكرَ أنّه يَجبُ التّحفّظُ بها إذا أتى بعدَها حرفُ إطباقٍ: وكذلكَ إن[17] كانَ الثّاني مُشدّداً نحوَ « بَعضَ الظّالم[18] »، فهذا لستَ تَخافُ[19] من دُخولِ الادغامِ فيه، لأنّ المُشدّدَ لا يُدغمُ فيه شيءٌ[20] لأنّ التشديدَ الذي فيه من الإدغامِ كافٍ[21]، ولا يَدْخُل إدْغامٌ على إدْغامٍ[22]، فاعرفْ هذا. ولكنْ تَخافُ انْ تلفظَ[23] بالأوّلِ مثلَ لفظِك[24] بالثاني لتقارُبِ المُشابهةِ[25] والإلفاظِ[26] في الظاء والضّاد »[27].

العاشر: قولُه في كتابِه المذكورِ في بابِ الظّاءِ: « والظاءُ حرفٌ يُشْبِهُ لفظُهُ في السّمعِ لفظَ الضّادِ، لأنّهما من[28] الحُروفِ المُستعليةِ ومن الحُروفِ المَجهورةِ، ولَولا اختلافُ المَخرجينِ لَهما[29] وزِيادةُ الإستطالةِ التي في الضّاد لكانتْ الظّاءُ ضاداً[30] »!

الحادي عشرَ: قَولُه في بابِ الضّادِ: والضّادُ يُشْبِه[31] لفظُها[32] بلفظ[33] الظّاءِ، لأنّهما من حُروفِ الإطْباقِ ومن الحُروفِ المُسْتعليةِ المَجْهورة.[34] ولَولا اختلافُ المَخرجين ومَا في الضّادِ من الإستطالةِ لكانَ لفظُهما واحداً ولَمْ يَختلِفَا في السمعِ »[35].

الثاني عشر: قَولُ العلاّمةِ ابنِ الجَزَري المَشْهور[36] بكمالِ فَضْلِهِ، المَوصوفِ بأنّهُ لم تَسمحِ الإعصارُ بمثلِه، وكفَى بذلك مُوجِباً لاتّباعِ قولِه في كتابِه « التّمْهيد » الذي ألّفَه في القَاهِرَة المُعِزّيّة: « واعْلَم أنّ هَذا الحرفَ ليسَ في الحُروفِ حَرفٌ يَعْسُر على اللّسانِ غيرُه[37]، والنّاسُ يَتَفاضلون[38] فيه فمنهم مَنْ يجعلُه[39] ظاءً مطلقاً، لأنّه يُشارِكُ الظاءَ في صفاتِه كلِّها ويَزيدُ عليها بالاستطالةِ، فلَولا الاستطالةُ واختلافُ المَخرجينِ لكانتْ ظاءً، وهم اكثرُ الشّاميّينَ وبعضُ اهلِ الشّرقِ[40] وهذا لا يَجوزُ في كَلامِ الله تَعالى لمخالفتِه المَعْنَى الذي أرَادَهُ الله تَعالى. » ثُمّ قال: « ومنهم مَنْ لا يُوصِلُها الى مَخْرجِها بَلْ يُخرِجُها[41] دونَه ممزوجَةً بالظّاءِ المُهْمَلة لا يَقدِرونَ على غيرِ ذلكَ، وهم اكثرُ المِصريينَ وبعضُ اهلِ الغربِ[42]. ومنهم من يُخْرِجُها لاماً[43] مُفَخّمةً، وهم اكثرُ الزّيالِعَة[44] ومَنْ ضَاهَاهم. واعلَمْ انّ هذا الحرفَ بخاصّةٍ[45] إذا لَم يَقدرْ الشّخصُ على إخراجِه مِنْ مَخرجِه بطبعِه لا يَقدرُ عليه بكُلفةٍ ولا

تعليم »، إنتهى.

وإذا وصلَ جوادُ القلَم في تتبّعِ النُقول في ميْدانِ المَنقول، بعدَمَا اسلفناهُ من المعقول الى هذا الأمَدِ[٢٨٣] من الإفصاحِ[٢٨٤]، فقد حانَ ان يُصاحَ: أطفىءِ المِصْباحَ فقَدْ طلعَ الصباحُ. وأمّا:

الخاتِمَةُ

ففيها تَنبيهاتٌ دافعةٌ لتمويهات[٢٨٥]

الاول: إنّه ليسَ مُرَادي بكونِ الضّادِ شَبيهةً بالظّاءِ وقَريبةً منها كونَها ممزوجةً بها غايةَ الامتزاجِ، بحيثُ يَخْفى الفَرْقُ بينَهما على المُجيدِ لفَنِّ التّجْويدِ، فإنّها حينئذٍ تكون حَرفاً خارجاً عن الحُروفِ العربيةِ المُستعملةِ، كما تقرّرَ في محله من كُتُبِ النّحوِ والقِرَاءاتِ، وتُسمى بالضّادِ الضَعيفَةِ[٢٨٦] وهي التي لم يُشْبَعْ[٢٨٧] مخرجُها ولم يُعْتَمدْ عليهِ، ولكنْ يُخَفّف ويُختلس[٢٨٨] فيَضْعُفُ إطباقُها كما نُقِلَ عن أبي عليٍ[٢٨٩]. وقال ابنُ خَروف[٢٩٠]: هي[٢٩١] المحرّفةُ عن مخرجها يَميناً وشمالاً كما ذكر سيبويهِ[٢٩٢]، بَلْ أردتُ مَا أرادَهُ العلماءُ السابقُ ذِكرُهم في نصوصِهم المذكورةِ في كتبِهم المَشْهورةِ.

فإنْ قلتَ: قد قالَ الجَعْبَريّ في « حُدود الإتقان[٢٩٣] »:

والظّاءُ واطى الضّادَ[٢٩٤] في أوصافِه ... لا قُربِه فتعسّرَ[٢٩٥] الملفظانِ

فنفى القربَ بينهما[٢٩٦].

قلتُ: يتعينُ حملُ القربِ المَنفيّ هنا[٢٩٧] على القُرْبِ في المَخرجِ دونَ القُرْبِ في اللّفظِ، جَمْعاً بينَ كلامِه هذا وكلامِه في « شرح الشاطبية » وغيرِه المنقولِ عنه فيما مَرّ، وليوافِقَ كلامَ غيرِه من العُلماءِ السابقِ ذكرُهم.

فإنْ قلتَ: فما تصنعُ بدلائِلك[٢٩٨] النّقليّة المَنقولةِ[٢٩٩] من كتاب « الدُّرَر المُكَلّلة »، فإنّهُ أثبتَ الفرقَ[٣٠٠] بينَهما صَريحاً[٣٠١].

قلتُ وبالله التّوفيقُ: يُحْمَلُ القربُ المُثبَتُ في كلامِه على القُرْبِ باعتبارِ آخرِ مخرجِها، والقُربِ المَنفيّ في كلامِ غيرِه على القرب بأعتبارِ أولِ مخرجِها، فاحفظْ هذا واعطفْ عليه مَا سياتي في التّنبيه الأخير فإنّهُ به جَديرٌ.

فإنْ قيلَ: إذا كانَتْ بعيدةً عنها في المَخرج، ولو باعتبار، فما السِّرُّ في تقاربِهما لفظاً وتشابُهِهما سمعاً؟، فإنّ للبعدِ في المَخرج مدخلاً في البُعْدِ[٣٠٢] في اللّفظ.

قلتُ: ظهرَ لي بفضلِ الله الجليل مَا لعلّه يَرْوي الغليلَ ويَشْفي العَليلَ[٣٠٣]، وهو انّ تشابُهَ المَخرجين، وإن كانا بَعيدين، سببٌ لتَشابُهِ لفظي الحَرفين[٣٠٤]، فإنّ مخرجَ الظاءِ من طَرَفِ اللّسانِ وأطرافِ الإسنانِ[٣٠٥]. ومخرجَ الضّادِ من حافّةِ اللّسانِ وما يَليه من الأضراسِ التي هي من جِنْسِ الأسنانِ. ولا يَخفى انّ بينَ طرفِ اللّسانِ وحافتِه مُشابَهةً من حيثُ انّ كلاً منهما نِهايةُ مَساجِةِ جُرْمِ اللّسانِ، فالطرفُ نهايته من جِهَةِ مُقَدّمِ الفَمِ، والحافّةُ نِهايتُه من جهةِ يَسارِ الفَمِ أو يَمينِه. فمخرجُ كلٍ من الظّاءِ والضّادِ نِهايةُ اللّسانِ وبعضِ الأسنانِ، فلا جَرَمَ تَشابَهَ منهما اللفظانِ. ولعَلّ هذا، والله سبحانَه وتَعالى أعلمُ، هُوَ السببُ في اشتراكِهما في تلكَ الصفاتِ المذكورةِ.

قلتُ[٣٠٦]: بَعْدَ مَا كتبتُ هذا بمدةٍ مَديدةٍ اطلعتُ على مَا يُوافقُه من كلامِ الإمامِ الجَليلِ الشيخِ تقيّ الدّينِ بنِ تَيْميّةَ الحَرّانيّ[٣٠٧]، نَقَلَهُ عنه في « الاقناع في فقه الامام احمد »، فإنّهُ عَلّلَ لعدمِ بُطْلانِ الصّلاةِ في إبْدالِ ضادِ « المَغْضوبِ » و« الضالّين » ظاءً لأنّ كُلاً منهما بينَ طَرَفِ اللّسانِ وبينَ الإسنانِ، ولذلكَ كانَ مخرجُ الصّوتِ واحداً، قالَهُ الشيخُ في « شرح العُمْدة »، يعني الشّيخَ تقيَّ الدّينِ الحَنبَلي.

الثاني: إنّه قَدْ يَتَشَبّثُ مُخالِفُنا فيما قُلناهُ، بمَا عن الخليلِ نقلناهُ من كونِها شَجْريةً. وقد ذكرَهُ العلّامةُ ابنُ الجَزَريّ في « النشر »، ونَصُّ عبارتِه: « وقالَ الخليلُ إنّها أيضاً شَجْريةٌ، يَعني من مَخرجِ الثّلاثةِ قبلَها. والشّجْرُ[٣٠٨] عندَه: مَفْرَجُ الفَمِ أي مَفْتَحُه[٣٠٩]. وقالَ غيرُ الخَليلِ: هُوَ مُجمعُ[٣١٠] اللحيَيْنِ عندَ المَنْفَقَةِ[٣١١]، فلذلكَ لَمْ تَكُنِ[٣١٢] الضّادُ منهُ[٣١٣]. فنَقولُ: ذكرَ الشيخُ شِهابُ الدّينِ القَسطلانيُ في « لَطائفِ الإشاراتِ » أنّ ابنَ الجَزَريّ ردَّ كونَها شَجْريةً بمَا تَقدّم[٣١٤] من تَعريفِ الشّجْرِ. وفيهِ مُناقشةٌ، وهيَ: أنّ الظاهرَ من

كلامه أنّ ابنَ الجَزَريّ[٢١٩] رَدَّ كونَها شَجْرِيةً مُطلقاً بالتّفسيرَيْنِ[٢٢٠] المذكورَيْنِ سابقاً في كلامِه، وليسَ كذلكَ، بَل الظاهرُ أنّ ابنَ الجَزَريّ فرّعَ على التّفسيرِ الثّاني للشّجْرِ المنقولِ عنْ غيرِ الخليلِ كونَها[٢٢١] ليستْ شَجْرِيةً عندَه. أمّا على التّفسيرِ المنقولِ عنِ الخليلِ فهي شَجْرِيةٌ أيْ خارجةٌ من شَجْرِ الفمِ أيْ مفتحِه، وهو وسطُ اللّسانِ، فإنّها تَخرجُ بمَا يُقابِلُ وسطَه من حافّتِه، ولذلكَ قالَ البُرهانُ الجَعْبَريّ في « عُقُودِ الجُمَان »:

فالضّادُ مَوضعُ[٢٢٣] بَابِهِ[٢٢٤]

وقالَ في شَرْحِ الشّاطبيّةِ: « والشّجْرِيةُ الخارجةُ من وسطِ اللّسانِ مُطلقاً ومُقابلَه. وقال ابنُ يَعيشَ في « شرحِ المفصّل » في تَعليلِ تسميتِها بالشّجْرِيةِ: « لان مبدأها من شَجْرِ الفمِ[٢٢٥]، » أي مَفتحِه. بَلْ لو أرادَ ابنُ الجَزَريّ الردَّ مطلقاً يُنقَلُ البحثُ اليه.

فإنْ قِيلَ: ليسَ الحافّةُ ممّا يَصدُقُ عليه الشّجْرُ، بَلْ مخصوصٌ بوسطِ اللّسانِ. قلتُ: أولاً لا نُسلّم[٢٢٦] ذلكَ، ولَئِنْ سُلِّمَ فلا يَلزمُ من تسميتِها شَجْرِيةً أن تَخرجَ[٢٢٧] من نفسِ الشّجْرِ، بَلْ يكفي خروجُها بمَا يُقابلُه ويَقرُبُ منه، ومَا قَاربَ الشيءَ يُعطَى حكمَه. وهُمْ قَدْ رَاعوا التغليبَ في مِثْلِ ذلكَ، ألا تَرَاهم[٢٢٨] سمّوا ستّةَ أحرفٍ ذَولقيةً، لانّها تَخرجُ من ذَلْقِ اللّسانِ، والخارجُ منه ثلاثةٌ فقط والثلاثة الباقية لا عَمَلَ للّسانِ فيها بَلْ هي شفهيةٌ، وهيَ الباءُ والفاءُ والميمُ، فكأنّهم أطلقُوا عليهَا ذلكَ لمُشابهتِها للذّولقيةِ في السُّرْعةِ والخِفّةِ.

فإنْ قيلَ: فحينئذٍ يَتّجهُ أنْ يُقالَ[٢٢٩] في كلامِ ابنِ الجزَرِيّ في « النشر »: إذا[٢٣٠] كانَ مَعناهُ ما ذَكرتَ فلا يكونُ شيءٌ من الحُروفِ شَجْرياً اذ ليسَ شيءٌ منها يَخرجُ من مجمعِ اللّحيينِ عندَ العنفقةِ، فلِمَ خُصّتْ الضادُ بنفي كونِها شَجْرِيةً.

قلتُ: الظاهرُ أنّ الوجهَ في تخصيصِها بالذكرِ كونُ الكلامِ في بَيانِ مَخرجِها دُونَ البَقيّةِ من الشّجْرِيةِ. وبعدَ اللّتيا والتي لا يَشهدُ كونَها شَجْرِيةً لَمْ يَنطقْ بها طَائيةٌ، بل[٢٣١] يشهدُ كَمَا يَشهدُ به مَنْ عرفَ الشّجْرَ وطالعَ « النشر »، وإنْ خَفِيَ عليه أحكامُ العَشْرِ.

الثالث: إنّ بعضَهم قد يَعترضُ على استدلالِنا على كَونِ الضّادِ الطّائيةِ السّهْلةِ على اللّسانِ ليستْ ضَاداً عربيةً بمَا بيّنّاهُ من صُعُوبتِها، ومَا نَقلنَاهُ في ذلكَ بأنّ المُرادَ بصُعوبتِها أنّها صعبةٌ على العَجَمِ والتُّرْكِ ونحوهم ممّن[٢٣٢] سِوَى العَرَبِ. أمّا على أمثالِه من العَرَبِ فلا صُعوبةَ فيهَا، فأقُولُ قَوْلاً مُنصفاً بيّناً: ما أنت[٢٣٣] من ذَاكَ[٢٣٤] القَبِيلِ ولا أنا، نَعَمْ الأعرَابُ الخُلّصُ سُكانُ مَهَامِهِ[٢٣٥] الرّيحِ، من كلّ ما ضغ قَيْصُومٍ وشِيحٍ، يَسْلَمُ لَهُمْ دَعْوى سُهولةِ لفظِها الفصيحِ، لا[٢٣٦] لأمثالنا ممّنْ قُصَاراه بُعْدُ الجُهْدِ الوُصولُ الى التّصحيحِ. كيفَ وقَدْ كانَ مثلُ الشاطبيّ وابنُ الجَزَريّ يَصفُها بالصُّعوبةِ مُطلقاً. ونَصُّ سِيبَوَيهِ[٢٣٧] على أنّها تُتكلّفُ من الجانبين. وقد اسلفْنَا في كلامِ أبي مُحمّدٍ مكيّ مَا يَدُلّ على صُعُوبتِها على الاكابرِ فَضْلاً عن الأصاغرِ. وقالَ بعضُهم في شَرْحِ قولِ الجَعْبَريّ في « عُقُودِ الجُمَان[٢٣٨] » عن الضّادِ[٢٣٩]:

واحذَرْ يُرَى ظَاءً فَقَدْ وَالاهُ
في الخَمْسِ الأواخِرِ فَافْرُقَنْ بلسَانِ[٢٤٠]

حَذّرَ[٢٤١] مِنْ أنْ يَتساهَلَ القَارِئُ في خُروجِ الضّادِ، فيُخرجُها مِن مَخْرجِ الظّاءِ، وإنّما نَصُّوا على ذلكَ وحَذّروا منهُ دُونَ غيرِه لأجْلِ صُعوبةِ لفظِها على أكثرِ الفُضلاءِ والتباسِها على أكابرِ[٢٤٢] العُلماءِ، وذلكَ أنّ مخرجَ الضّادِ من إحدَى حافّتَيِ اللّسانِ ومَا يَليه من الأضراسِ، ومَخرجُ الظّاءِ من رأسِ اللّسانِ وأطرافِ الثّنايَا العُليَا، وآخرُ الحافّةِ يَلاقي طَرَفَ رأسِ اللّسانِ فيَشتركَانِ إفراداً[٢٤٣] ويَتجانَسانِ في التّفخيمِ والجَهْرِ ولإستِعْلاءِ والإطباقِ والرّخَاوةِ وكثيرٍ من السّلبياتِ[٢٤٤]. وهذه مَواردُ الاختلاطِ[٢٤٥]، ولَوْلا استطالةُ الضّادِ واختلافُ[٢٤٦] المَخرجِ لكانَتْ ظاءً »، انتهى[٢٤٧].

واذا عَلِمْتَ مَا بينَهما من الاشتراكِ، ومَا[٢٤٨] نَصّ عليهِ العُلَمَاءُ فيهما من الاشتباهِ، تَحقّقْتَ أنّ[٢٤٩] مَنْ ينطقُ بالضّادِ من مخرجِها الخَالصِ، مَعَ تحصيلِ صِفاتِها المُمَيّزةِ لَهَا حقّ عن الظّاءِ، فهو في أعلَى مَراتبِ النّطقِ بهَا من الفَصَاحةِ. ودونَه مَنْ يَنطقُ بهَا من مَخرجِها مَشُوبَةً بالظّاءِ لكنْ من مَخرجِها وبَيْنَهما نَوعُ فَرْقٍ. ودونَه مَنْ يَنطِقُ بهَا ظَاءً خالصةً، ومَنْ يُشِمُها الذالَ ومن يُشِمُها الزّاي[٢٥٠]، ومَنْ يَجعلُها لاماً مُفخّمةً، وكذا مَنْ يَنطِقُ بالضّادِ طَائيةً[٢٥١] فهو من أسفلِ المَراتبِ النُّطقيّةِ بالنّسبةِ إلى مَنْ سَبَقَ ذكرُه. أعني مَنْ ينطِقُ بهَا من مخرجِها المَنصُوصِ مع تحصيلِ وصفِها المَخصوصِ، فإنّه يَدُلّ حرفاً بحرفٍ غيرِ مُوافقٍ له في المَخرجِ وغيرِ مُشْتبِهٍ به شَديدَ[٢٥٢] اشتباهٍ، كَمَا لا يَخْفَى على العَارفِ بصفاتِها.

والقولُ بصحّةِ صلاةِ مَنْ ينطقُ بها[٢٥٩] ليسَ أولى من القولِ بصحّةِ صلاةِ من ينطق بها مَشوبةً بالظاء، لأنّ كثيراً[٢٦٠] ممّنْ قالَ من العُلَماءِ بصحّةِ مُبْدِلِها[٢٦١] عَلَّلَه بالاشتباه، ولا اشتباه[٢٦٢] بينها وبينَ حَرفٍ من الحُروفِ كالظاءِ المُعْجَمة[٢٦٣]. وأمّا مَنْ ينطِقُ بها من مخرجِها بصفاتِها مُشْتَبِهةً على بَعضِ النّاسِ بالظاءِ المُعْجَمَة فلا شَكَّ في صِحّةِ صَلاتِه بالإجماعِ، وهو الذي أقولُ به وأفعلُه، ولا يَنبَغي أنْ يُظَنَّ بي خلافَ ذلك.

وحيثُ أنجزَ الكلامَ الى ذكرِ الأحكامِ، فَلْنَذكُرْ نُبْذَةً لطيفةً من أقوالِ[٢٦٤] الفُقَهاءِ في صَلاةِ مَنْ يُبْدِلُ هذا الحَرف[٢٦٥] على مَذهبِ إمامِنا الأعظمِ أبي حَنيفَةَ بَوّأه[٢٦٦] اللهُ[٢٦٧] أعلى المَنازِلِ الشّريفةِ فَنَقولُ:

ذُكِرَ في «فَتاوى قاضي خان»[٢٦٨] انّ[٢٦٩] [مَنْ][٢٧٠] قَرَأَ «غير[٢٧١] المَغضوبِ» بالظّاءِ أوْ بالذّالِ[٢٧٢] تَفْسُدُ صَلاتُه[٢٧٣]، ولو[٢٧٤] قَرَأَ «الضالين[٢٧٥]» بالظّاءِ أوْ بالذّال لا تَفْسُدُ صَلاتُه[٢٧٦] وبالدّالِ[٢٧٧] تَفْسُدُ»، انتهى. فَخَصَّ الفسادَ بِمَن[٢٧٨] يُبدِلُها بالدّالِ لِبُعدِ مخرجِها عنها في الجُمْلَةِ وعدمِ التّشابُه بينَهما لفظاً.

وقالَ في «السّراجِ الوَهّاجِ» شرحِ القُدُوري[٢٧٩]: إذا اخطأَ القارئُ فادخلَ حرفاً مكانَ حرفٍ، نُظِرَتْ إن كانَ بينَهما قُرْبٌ في المَخرجِ أو كانا من مَخرجٍ واحدٍ لا تَفسدُ صلاتُه، كما إذا قَرَأَ «فَلا تَكْهَر[٢٨٠]»، وأمّا إذا قَرَأَ مكانَ الضّادِ أوْ على العكسِ تَفسدُ صَلاتُه، وعليه أكثرُ العُلَماءِ. وعن مُحمدِ بنِ سَلمة[٢٨١]: لا تفسدُ، لأنّ العَجَمَ لا يُمَيِّزونَ بينَ ذلك.

وفي «الفَتاوى البَزّازيّة[٢٨٢]»: الأصلُ أنه إنْ أمكنَ الفَصْلُ بين الحرفين، بلا كُلْفَةٍ، كالصّادِ[٢٨٣] مع الطّاءِ المُهْمَلة[٢٨٤]، كأنْ قَرَأَ: الطالحاتِ مكانَ «الصّالحاتِ» فَسَدَ عندَ الكُلِّ، وإنْ لم يُمكنْ إلّا بمَشَقّةٍ،[٢٨٥] كالظّاءِ المُعجمة[٢٨٦] مع الضّاد، والصّادِ مَعَ السّينِ، والطّاءِ مع التّاءِ، اختَلَفُوا، فالاكثرُ[٢٨٧] على أنّها لا تَفسدُ لعُمومِ البَلْوَى.

وعن أبي منصورٍ البرّاقيّ[٢٨٨] كُلُّ كَلِمةٍ فيها غينٌ[٢٨٩] أو خاء او قافٌ او طاءٌ او ثاءٌ، وفيها سينٌ او صادٌ، فَقَرأ السّينَ مكانَ الصّادِ أو بالعَكسِ جَازَ. وإنْ لَمْ يكنْ واحدٌ من هذهِ الحُروفِ مع السّينِ والصّادِ وتَغَيّرَ المَعْنَى، نحوَ «الصَّمَد» بالسين او «المَغضوب» بالظاء، او «الضّالين» بالذّالِ أوْ الظّاءِ،[٢٩٠] قيلَ: لا تفسدُ لعُمومِ البَلْوَى، فإنّ العَوامَ لا يَعرفونَ مخارجَ الحُروفِ. وكثيرٌ من المَشايخِ، كالأمامِ الصُّفّار[٢٩١] و محمّدِ بنِ سَلَمةَ أفتَوا به. وأطلقَ البعضُ القولَ[٢٩٢] بالفَسادِ إنْ تَغيّرَ المَعْنَى.

وقالَ[٢٩٣] القاضي أبو الحَسَن[٢٩٤] والقاضي أبو عاصم[٢٩٥]: إن تَعَمّدَ فسدَ، وأنْ جَرَى على لسانِه أوْ كانَ لا يَعرفُ التّمييزَ لا تفسدُ، وهو أعدلُ الاقاويلِ وهو المُختارُ.

وفي «فَتاوى الحجة[٢٩٦]»: لو قالَ «ولا[٢٩٧] الضّالين» بالظّاءِ، و[٢٩٨] «غيرِ المَغْضُوب» بالذّالِ أوْ بالدّالِ، قالَ أبو مُطيع[٢٩٩]: تَفْسُدُ صلاتُه، وتابعَهُ كثيرٌ من المَشايخِ، لأنّ الظاءَ غيرُ الضّادِ فكأنّه قَرَأَ حَرفاً آخر. وقالَ: كانَ[٣٠٠] صاحبُ المُضمَراتِ[٣٠١] يُفتي في حَقِّ الفُقَهاءِ ومَنْ يَعرفُ الفَرقَ بقَولِ أبي مُطيع بإعادةِ الصّلاةِ، ويُفتي[٣٠٢] في حَقِّ العَوامِ بقولِ مُحمدِ بنِ سَلَمةَ، اختياراً للاحتياطِ[٣٠٣] في موضعِه والرُّخصَةِ في موضعِها»، إنتهى.

فالحاصلُ أنّ فيه ثلاثةَ أقوالٍ: قَولٌ بالصّحّةِ مُطلَقاً، وقَولٌ بالفَسادِ مُطلقاً، وقَولٌ بالتّفصيلِ، وهو الذي عليه[٣٠٤] التعويلُ، وهو أنْ يُفتَى بالصحّةِ[٣٠٥] في حَقِّ العَوامِ ومَنْ هوَ بمَخارجِ الحُروفِ جاهلٌ، وبعدمِ الصحّةِ في حَقِّ الفُقَهاءِ وذوي[٣٠٦] الفَضائلِ. فَنَقولُ بَعْدَ إرخاءِ العِنانِ عن مُراعاةِ قَولِ أكثرِ العلماءِ الأماثلِ، مَنْ أرادَ أنْ يرفعَ نفسَه عن مَنزلِ العَوامِ السافلِ، ويكونُ من ذوي الفَضلِ[٣٠٧] الكاملِ، فَعليهِ بسُلوكِ مَا أوضحناهُ من المَنْهَجِ، والعملِ بمَا أفصحناهُ عنه لهذا الحرفِ من الصفةِ والمخرجِ، والتعمّلِ فيه فالجِدُّ يفتحُ كلَّ بابٍ مُرْتَجٍ، والتأملِ الصادقِ مع الأنصافِ ليظهرَ الخالصُ من البَهْرجِ[٣٠٨]، فما كلُّ سوداءَ فَحمةٌ ولا كلُّ بيضاءَ شَحْمةٌ[٣٠٩]. ومن قَصَدَ[٣١٠] الحَقَّ وهو في طلبِه غلبَ الهِمّةِ، إذا شامَ سبيلاً اليه أمّه. ولا يَقولُ: «إنّا وجَدْنَا اباءَنا على أُمّةٍ[٣١١]»، فإنّ الله قد لامَ قائلَ ذلك[٣١٢] وذمه، فإنْ وصلَ[٣١٣] بالتأمّلِ والتّعمُّلِ الى تجويدِ اللّفظِ[٣١٤] به والتّحقيقِ، فليشكُرْ[٣١٥] مولاهُ على حسنِ التوفيقِ، وإلّا فهو[٣١٦] بقَبولِ العُذْرِ خقيقٌ. هذا ما تَيَسّرَ لي[٣١٧] من التعليقِ، مع قِلّةِ الزادِ في هذا الطريقِ، وكثرةِ مُوجباتِ التّعويقِ، ومُراعاةِ الإيجازِ وجَانبةِ التّطويلِ، وحسبُنا الله ونعمَ الوكيلِ.

ذُكِرَ في المَنقولِ منها ما صُورتُه[٣١٨]:

تَمّتْ الرسالةُ الميمونةُ بحمدِ الله والمَعونة على يدِ أقلِّ تلامذةِ مؤلفِها تُرابِ أقدامِ الفُضلاءِ والإخيارِ عليّ بنِ محمدِ بنِ مصطفى الحزينةُ دارُه، غفرَ الله ذنوبَه بالنبي المختار واله الابرار واصحابه الاطهار في الثالث من شهر رمضانَ المبارك سنة ست عشرة والف

هوامش المقدمة

(١) انظر: كتب الضاد والظاء عند الدارسين العرب، للدكتور محمد جبار المعيد، مجلة معهد المخطوطات العربية، الجزء الثاني من المجلد الثلاثين (١٩٨٦).

(٢) انظر في ترجمته:
ريحانة الالبا / للخفاجي ٢ / ٥٢ ـ ٥٥
خلاصة الأثر / للمحبي ٣ / ١٨٠ ـ ١٨٥
البدر الطالع / للشوكاني ١ / ٤٩١
هدية العارفين / للبغدادي ١ / ٧٥٠
تاريخ الادب العربي / بروكلمان (النسخة الالمانية) ٢ / ٣١٢ والملحق ٢ / ٣٩٥
الاعلام للزركلي ٥ / ١٦٦
معجم المؤلفين / كحالة ٧ / ١٩٥

(٣) انظر: مقدمة الدكتور رمضان عبد التواب لكتاب (زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد الظاء) لابن الاباري، ص ١٥ وما بعدها.

هوامش النص

١ ـ بعده في ط: وبه نثق. وفي ك: وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين، وهي عبارة مكررة لما سبأتي من تحميد وتصلية.
٢ ـ والسلام: انفردت بها نسخة ج.
٣ ـ في ب: الفضل.
٤ ـ في ك، ب، ط: وصحبهم.
٥ ـ تعالى: ساقطة من ب.
٦ ـ بعده في ط: منهم.
٧ ـ في ب: في نفع.
٨ ـ أن: ساقطة من ج.
٩ ـ في ب ـ الحضي للملعب والاعتقاد.
١٠ ـ في ب: زينة.
١١ ـ في ط: عن الارائل والارغاد.
١٢ ـ في ك: فيه امر بيهم معناد.
١٣ ـ في ر، ب: لما.
١٤ ـ في ب: كما.
١٥ ـ في ب: واشار بعض الاعيان، في ط: وإشارة بعض الاعيان.
١٦ ـ في ر: من عين.
١٧ ـ في ب: وقلة المراد.
١٨ ـ بعده في ط: واساس هذه القضية المضلة.
١٩ ـ في ك: وقد يتكررون.
٢٠ ـ في ك: منحصر.
٢١ ـ في ر: عليه.
٢٢ ـ في ط: في.
٢٣ ـ زاد الناسخ في حاشية ب: فيها، قبل يحفظانه.
٢٤ ـ في ر: عليها فيها.

٢٥ ـ في ج: يتحلق... كما يتحلق.
٢٦ ـ زاد الناسخ في حاشية ب: (الناقد)، بعد (يتحلق).
٢٧ ـ في ر: صليل.
٢٨ ـ هو القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي. توفي سنة ٥٩٠ هـ / ١١٩٤ م؛ انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٨ / ١١٠.
٢٩ ـ عنوان الكتاب: «حرز الاماني ووجه التهاني وهو قصيدة تعرف بالشاطبية، طبعت اكثر من مرة.
٣٠ ـ حرز الاماني ص ٧٠
٣١ ـ هو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب. توفي سنة ٦٤٦ هـ / ١٢٤٦ م؛ انظر: كحالة، المصدر السابق ٦ / ٢٦٥.
٣٢ ـ الشافية ص ٢٠٥.
٣٣ ـ في ر: جاربردي، وهو احمد بن الحسن الجاربردي. توفي سنة ٧٤٦ هـ / ١٣٤٥ م؛ انظر: كحالة، المصدر السابق ١ / ١٩٨ ـ ٩
٣٤ ـ في ر، ط: يعلم.
٣٥ ـ في ر: لكنه.
٣٦ ـ في ر: الجانبين.
٣٧ ـ شرح الشافية ص ٢٠٤.
٣٨ ـ في ك: معنى قول بعضهم.
٣٩ ـ في الاصول كلها: ابن معطي. وهو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور. توفي سنة ٦٢٨ هـ / ١٢٣١ م؛ انظر: كحالة، المصدر السابق ١٣ / ٢٠٩.
٤٠ ـ في ب: رضي الله تعالى عنه.
٤١ ـ انظر: الزمخشري، الكشاف ٢ / ١٥٢٨؛ القسطلاني، لطائف الاشارات ١ / ١٩٢؛ همع الهوامع للسيوطي ٢ / ٢٢٨.
٤٢ ـ الظهر: ساقطة من ب.
٤٣ ـ انظر عن مصطلحي الجهر والهمس: سيبويه، الكتاب، ٤ / ٤٣٤؛ ابن جني، سر صناعة الاعراب ١ / ٦٩؛ مكي بن ابي طالب، الرعاية ٩٢ ـ ١٣؛ ابن عصفور، الممتع ٢ / ٦٧١ ـ ٢؛ الاستراباذي، شرح الشافية ٣ / ٢٥٨ ـ ٩. ابن يعيش، المصدر السابق ١٠ / ١٢٨ ـ ٩
٤٤ ـ في ر: التلفظ.
٤٥ ـ في ر: هو الاعلان.
٤٦ ـ في ر: التلفظ.
٤٧ ـ عنوان الكتاب: الايضاح في شرح المفصل (كشف الظنون ١٧٧٤)، انظر عن مخطوطاته:
Brockelmann, GAL, I, P. 347, sup. I, p. 510

٤٨ ـ في ك: من جمهورة قولهم..
٤٩ ـ في ر: بالتصويت.
٥٠ ـ ابن الحاجب، شرح المفصل (نسخة المتحف البريطاني) ص ١٩٩ أ
٥١ ـ في ط: من.
٥٢ ـ انظر عن مصطلحي الرخاوة والشدة: سيبويه، المصدر السابق، ٤ / ٤٣٤؛ ابن جني، المصدر السابق، ١ / ٦٩ ـ ٧٠؛ مكي بن ابي طالب، المصدر السابق، ٩٣ ـ ٥؛ ابن عصفور، المصدر السابق، ١ / ٦٧٢ ـ ٣؛ الاستراباذي، المصدر السابق، ٣ / ٢٦٠؛ ابن يعيش، المصدر السابق ١٠ / ١٢٩؛ ابن الجزري، النشر، ١ / ٢٠٢.

٥٣ ـ في ب، ر: وهو.
٥٤ ـ في ك: اثر المتن.

٥٥ ـ عنوان الكتاب: كنز المعاني في شرح حرز الاماني، لابراهيم بن عمر الجعبري، توفي سنة ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م. منه نسخ خطية في دار الكتب المصرية برقم ٢٣١١٣ ب، وجستربتي برقم ٤٧٣٥، ومكتبة الاوقاف ببغداد برقم ٢٢٣٢.
٥٦ ـ في الاصول جميعها: للتلين، والتصويب من شرح الشاطبية.
٥٧ ـ والرخوة. . . هي التلين: ساقط من ر.
٥٨ ـ شرح الشاطبية للجاربردي ٢٠٩.
٥٩ ـ انظر عن مصطلح الاستعلاء: ابن جني، المصدر السابق، ١ / ٧١، مكي بن ابي طالب، المصدر السابق ٩٩، ابن عصفور، المصدر السابق ٢ / ٦٧٥، ابن يعيش، المصدر السابق، ١٠ / ١٢٩، ابن الجزري، المصدر السابق، ١ / ٢٠٢.
٦٠ ـ في ج: الاعلا.
٦١ ـ في ر: التلفظ.
٦٢ ـ في ك: العلق.
٦٣ ـ في ب، ك، ج: يكون.
٦٤ ـ في ب: عالي.
٦٥ ـ انظر عن مصطلح الاطباق: سيبويه، المصدر السابق ٤ / ٤٣٦؛ ابن جني، المصدر السابق، ١ / ٧٠، مكي بن ابي طالب، المصدر السابق ٩٨، ابن عصفور، المصدر السابق، ٢ / ٦٧٤، الاستراباذي، المصدر السابق، ٣ / ٢٦٢، ابن يعيش، المصدر السابق، ١٠ / ١٢٨.
٦٦ ـ في ر: التلفظ.
٦٧ ـ في ب: المشترك.
٦٨ ـ انظر عن مصطلحي الإصمات والإذلاق: ابن جني، المصدر السابق ١ / ٧٤ـ ١٥ مكي بن ابي طالب، المصدر السابق ١١٠ ـ ١١١؛ ابن عصفور، المصدر السابق ٢ / ٦٧٦ ـ ١٧؛ الاستراباذي، المصدر السابق ٣ / ٢٦٢؛ ابن يعيش، المصدر السابق ١٠ / ١٣٠.
٦٩ ـ في ك: لا تتصور.
٧٠ ـ في الاصول جميعها: طرفها.
٧١ ـ زاد الناسخ في حاشية ب: وضطوس، وجاءت في النص في ر.
٧٢ ـ في ك: لايخ.
٧٣ ـ انظر عن مصطلح الصمت (أو الصُّم): مكي بن أبي طالب، المصدر السابق ١١١ ـ ٢، لسان العرب، مادة / صمت.
٧٤ ـ في ك: حروف ما عدا حروف. .
٧٥ ـ في ب: وسميت.
٧٦ ـ في الأصول جميعها، عدا ك: ولم يسم.
٧٧ ـ انظر عن مصطلح التفخيم: مكي بن ابي طالب، المصدر السابق ١٠٤، ابن الجزري، المصدر السابق ١ / ٢٠٢ ـ ٣.
٧٨ ـ في ط: انحاله، وفي ك: النحالة.
٧٩ ـ انظر عن مصطلح الأصالة: مكي بن أبي طالب، المصدر السابق، ٩٧.
٨٠ ـ اي لام الزيادة في لعلل.
٨١ ـ انظر عن مصطلح الشجرية: مكي ابن أبي طالب، المصدر السابق، ١١٤، ابن يعيش، المصدر السابق ١٠ / ١٢٤.
٨٢ ـ انظر عن مصطلح الاستطالة: مكي بن أبي طالب، المصدر السابق؛ ابن عصفور، المصدر السابق ٢ / ٦٧٧ ـ ١٨؛ ابن الجزري، المصدر السابق ١ / ٢٠٥.
٨٣ ـ في ج: قال الجعبري وهي الاعتداد كما: ساقطة من ك، ط.
٨٤ ـ هو مكي بن أبي طالب، توفي سنة ٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ١٣ / ٣٠.
٨٥ ـ مكي بن أبي طالب، الرعاية ١٠٩.
٨٦ ـ الصفة: ساقطة من ر.
٨٧ ـ هو أبو حيّان محمد بن يوسف بن حيان النحوي، توفي سنة ٧٤٥ هـ / ١٣٤٤ م، انظر: كحالة، المصدر السابق ١٢ / ١٣٠ ـ ١.
٨٨ ـ الكتاب شرح لكتاب التسهيل لابن مالك النحوي، وعنوانه: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، منه مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٦٢ نحو.
٨٩ ـ انظر عن مصطلح التفشي: مكي بن أبي طالب، المصدر السابق، ١٠٩ ـ ١١٠؛ ابن الجزري، المصدر السابق، ١ / ٢٠٥.
٩٠ ـ في ب: إنشاء.
٩١ ـ وبالعكس: ساقطة من ر.
٩٢ ـ لم يذكر المؤلف صفة ذكرها الدارسون المتقدمون وهي صفة الانحراف او الخلق الجانبي، انظر: ابن الجزري، المصدر السابق، ١ / ٢٠٤.
٩٣ ـ بعده في ر: والله تعالى اعلم.
٩٤ ـ في ب: التي هي تقرأ.
٩٥ ـ هو شمس الدين محمد بن محمد الجزري، توفي ٨٣٣ هـ / ١٤٢٩ م، انظر: كحالة، المصدر السابق، ١١ / ٢٩١.
٩٦ ـ هو الكتاب الشهير بالمقدمة الجزرية، طبع أكثر من مرة.
٩٧ ـ أبياته بعنوان (منظومة في ظاءات القرآن)، منه نسخة خطية في المدينة، مكتبة عارف حكمت ضمن مجموع برقم ٣٩ علوم القرآن.
٩٨ ـ في ر: الكظوم، وفي ك: المظيم.
٩٩ ـ هو عبد الرزاق بن رزق الله الرسعني، توفي ٦٦١ هـ / ١٢٦٣ م؛ انظر: كحالة، المصدر السابق ٥ / ٢١٧ ـ ٨.
١٠٠ ـ الشهيرة (بدرة القاري)، في ٣٢ بيتا. انظر عن مخطوطاته مقالة (كتب الضاد والظاء عند الدارسين العرب)، مجلة معهد المخطوطات ٣٠ / ٢ (١٩٨٦).
١٠١ ـ هو عثمان بن سعيد بن عثمان، توفي سنة ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢ م، انظر كحالة، معجم المؤلفين ٦ / ٢٥٤ ـ ٥.
١٠٢ ـ وعددها أربعة ابيات، نشرها مع شرحها لأبي عمرو الدكتور حسن جمال الدين في مجلة البلاغ، مجلد ٣: ١ ـ ٢ ص ١٣ ـ ١٥، بغداد ١٩٧٠.
١٠٣ ـ في ر: غيظ غليظ.
١٠٤ ـ هو القاسم بن علي بن محمد البصري، توفي ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م. انظر: كحالة، المصدر السابق ٨ / ١٠٨.
١٠٥ ـ ذكر الحريري قصيدته المذكورة في المقامة الحلبية، وله ايضا كتاب بعنوان: الفرق بين الضاد والظاء، منه مخطوطتان، في برلين برقم ٧٠٢٢ والتيمورية بالقاهرة برقم ٥٤٣ لغة.
١٠٦ ـ في الاصول جميعها: فاسمعها، والتصويب من المقامات ص ٣٨٣.
١٠٧ ـ في ك: استبقاظا.
١٠٨ ـ هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الاندلسي، توفي ٧٦٢ هـ / ١٢٧٤ م. انظر: كحالة، معجم المؤلفين ١٠ / ٢٣٤.
١٠٩ ـ قصيدة ابن مالك في ٦٢ بيتا، وقد شرحها المؤلف في كتاب عنوانه: الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، نشرت في بغداد ١٩٧٢. وقول المقدسي: كالحريري، يفهم منه أن عدد ابيات قصيدة ابن مالك كعدد ابيات قصيدة الحريري، مع أن قصيدة الحريري في ١٩ بيتا.
١١٠ ـ الاندلسي، توفي ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م. انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٨ / ٢٩٤.
١١١ ـ عنوانها: تنبيه الكتاب في الضاد والظاء، مخطوطة في مكتبة حسن حسني باشا (استانبول) برقم ٩١.
١١٢ ـ هو احمد بن محمد بن ابي بكر، توفي ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م. انظر: كحالة، المصدر السابق، ٢ / ٨٥.
١١٣ ـ أحد: ساقطة من ب.
١١٤ ـ وقد زاد الناسخ في هامش نسخة ب (وهنا، وهو بعده:

وصل صحابته مصابيح الهدى ... ما اعقب الاصباح ليل مظلم
والقول فيها بين ذلك انه ... للقاء بالضاد الثباس يعلم
فرأيت حصر الظاء أكد واجب ... ليبين أن الغير ضاد ترسم

وقد شرح هذه المنظومة العلامة الرعيني الاندلسي الغرناطي. انتهى.)
١١٥ ـ توفي ٣٨٥ هـ / ٩٩٥ م. انظر: كحالة، المصدر السابق، ٢ / ٢٧٤.
١١٦ ـ نشر الكتاب في بغداد ١٩٥٨ بتحقيق محمد حسن آل ياسين، بعنوان: الفرق بين الضاد والظاء، ويبدو أن المنشور هو المختصر.
١١٧ ـ انظر مثالنا: كتب الضاد والظاء عند الدارسين العرب، مجلة معهد المخطوطات العربية (الكويت)، الجزء الثاني من المجلد الثلاثين (١٩٨٦).
١١٨ ـ في ج: في.
١١٩ ـ كل: ساقطة من ر.

١٢٠ ـ في ب: وهون.
١٢١ ـ ابن جني، الفسر شرح ديوان المتنبي ٢ / ٣٢١.
١٢٢ ـ عنوانه: الإدراك للسان الاتراك، طبع في استانبول ١٩٣١.
١٢٣ ـ المصدر السابق ١٠١.
١٢٤ ـ ثم قال: ساقطة من ك.
١٢٥ ـ المصدر السابق ١٠١.
١٢٦ ـ في ك: النصير، والشباب النصيبي لا اعرفه.
١٢٧ ـ في ك: في.
١٢٨ ـ لا يوجد في غيرها: ساقطة من ك.
١٢٩ ـ في ط: عقود الجمان في تجويد القرآن، وهو منظومة نونية في ٨٢٢ بيتاً (كشف الظنون ١١٥٤)، منه مخطوطتان: في باريس برقم ٩٣٧* والتيمورية بالقاهرة برقم ٣٨٩ تفسير. والبيت ص ٦ من نسخة باريس.
١٣٠ ـ في ط، ك: والضاد.
١٣١ ـ كذا رواية البيت في الاصول المخطوطة، وفي مخطوطة باريس: والعرب خص بطائها وتكثرت بالظا وثا والضاد فاستمان.
١٣٢ ـ بعده في ج: لابن الحاجب.
١٣٣ ـ الجاربردي، شرح الشافية ٢٠٦.
١٣٤ ـ بلفظ: ساقطة من ك.
١٣٥ ـ في ب، ك، ط: الحافظ ابن كثير، توفي ٧٧٤ هـ / ١٣٨٣ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٢ / ٢٨٣.
١٣٦ ـ هو محمد بن سليمان الحكري، توفي ٨٧١ هـ / ١٤٦٦ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ١٠ / ٥٠.
١٣٧ ـ عنوانه: النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة (كشف الظنون ١٩٣٢)
١٣٨ ـ لطائف الاشارات ١ / ١٩٢.
١٣٩ ـ في ك: النال المعجمة.
١٤٠ ـ في حاشية ب (قد تحقق أن اصلها سرى الى المصريين من الاقباط)
١٤١ ـ بل: ساقطة من ر.
١٤٢ ـ في ب: للفتهم.
١٤٣ ـ في ب: تم.
١٤٤ ـ لا اعرف الكتاب ولا مؤلفه.
١٤٥ ـ من: ساقطة من جميع النسخ عدا ب.
١٤٦ ـ في ط: يفسد.
١٤٧ ـ هو خليل بن اسحاق بن موسى بن شعيب الفقيه المالكي، توفي ٧٦٧ هـ / ١٣٦٦ م. انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٤ / ١١٣.
١٤٨ ـ عنوان الكتاب: المختصر في الفقه المالكي، مخطوط في باريس برقم ١٠٧٧٣ / ١ ودار الكتب المصرية برقم ٢٠٥٢٢ ب.
١٤٩ ـ هو يحيى بن شرف النووي، توفي ٦٧٧ هـ / ١٢٧٨ م، انظر، كحالة، المصدر السابق ١٣ / ٢٠٢.
١٥٠ ـ عنوانه: منهاج الطالبين، مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٢٢٩٦٠ ب.
١٥١ ـ هو ابو الحسن علي بن سليمان المرداوي، توفي ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٧ / ١٠٢.

١٥٢ ـ عنوان الكتاب: التنقيح المشبع في تحرير احكام المقنع، منه نسخة خطية في مكتبة جامعة برنستون برقم ٧٤ ب.
١٥٣ ـ لا: ساقطة من ج، ط، ك.
١٥٤ ـ سورة الفاتحة ١ : ٧
١٥٥ ـ بظاء : ساقطة من ك.
١٥٦ ـ في ط: فتصح.
١٥٧ ـ كذا، ولم ينسب احد من المتقدمين صفة التفشي الى الظاء.
١٥٨ ـ عبارة: الا اذا... فلا تفشي فيها، ساقطة من ر.
١٥٩ ـ هو عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي، توفي ٦٢٩ هـ / ١٢٣١ م. انظر: كحالة، المصدر السابق ٦ / ١٥ ـ ٦.
١٦٠ ـ لعبد اللطيف البغدادي كتابان على نقد الشعر، أولهما: تكملة الصناعة في شرح نقد قدامة، والثاني: كشف الظلامة عن قدامة (كشف الظنون ١٩٧٣).
١٦١ ـ من هنا الى قوله:.. فلا يعد انتساب هذا الشعر الحسن الى ابي الحسن، ساقط من ك، ط.
١٦٢ ـ في ب: صاغ.
١٦٣ ـ في ب: في.
١٦٤ ـ هو خليل بن ايبك بن عبد الله الصفدي، توفي ٧٦٤ هـ / ١٢٦٣ م. انظر : كحالة، معجم المؤلفين ٤ / ١٤ ـ ٥.
Brockelmann, GAL, II, p. 33, sup. II, p. 29.

١٦٥ ـ انظر عن مخطوطاته:
١٦٦ ـ الاصل: ساقط من ب.
١٦٧ ـ هو يحيى بن عبد العظيم بن يحيى الجزار، توفي ٦٧٩ هـ / ١٢٨١ م، انظر: كحالة، المصدر السابق ١٣ / ٢٠٧.
١٦٨ ـ في ج: مشلخا.
١٦٩ ـ في ج: تنبه.
١٧٠ ـ في ج: ما اقصره.
١٧١ ـ في ر: واضح.
١٧٢ ـ في ب: لابي.
١٧٣ ـ ابهم: ساقطة من ب.
١٧٤ ـ في ك: و.
١٧٥ ـ في هامش ط: أي الضاد الطائية.
١٧٦ ـ في ط: والظاء.
١٧٧ ـ في هامش ط: أي الضاد الحقيقية.
١٧٨ ـ كبار: ساقطة من ط، وفي ب، ك: كبر، وفي ر: اكابر.
١٧٩ ـ هو علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد، توفي ٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م. انظر: معجم المؤلفين ٧ / ٢٠٩.
١٨٠ ـ عنوانه : عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة لفظ التجويد (كشف الظنون ١١٧١)، منه نسخ خطية في برلين برقم ٤٩٧، ومكتبة جامعة برنستون برقم ٦٢٠ / ٦ هـ، والتيمورية بالقاهرة بالارقام : ٢٢٦، ٢٤٣، ٤٦٢، ٣٠٥. والأبيات مخرجة من نسخة برنستون.
١٨١ ـ في ط: ذرب.
١٨٢ ـ في ك، ط: معاني.
١٨٣ ـ في الرعاية: ولابد له.
١٨٤ ـ في الرعاية: لصعوبة.
١٨٥ ـ في ط: بذرب.
١٨٦ ـ مفخمة: ساقطة من ك.
١٨٧ ـ في الرعاية: منطبقة.

١٨٨ ـ في الرعاية: بما يليه.
١٨٩ ـ في الرعاية: او بلفظ الذال.
١٩٠ ـ من: ساقطة من الرعاية.
١٩١ ـ بعدها في الرعاية: تكلفا في المخرج ولشدها صعوبة..
١٩٢ ـ في الرعاية: ومن.
١٩٣ ـ الرعاية: ١٥٨ ـ ٩.
١٩٤ ـ في ب، ك: طاه.
١٩٥ ـ في ك: يمزجها، وفي ب: يخرجه.
١٩٦ ـ كذا في النشر و ط، وفي ب، ك: بالدال، ولعل ما في النسختين الأخيرتين هو الصواب.
١٩٧ ـ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢ / ٢١٩.
١٩٨ ـ في ط: بهذا.
١٩٩ ـ في ك: لها.
٢٠٠ ـ في ب: الضاد.
٢٠١ ـ في ك: والظاء.
٢٠٢ ـ في ب: القرآن
٢٠٣ ـ في ر: او النحو.
٢٠٤ ـ في الاصول جميعها: ابن معطي.
٢٠٥ ـ هو جار الله محمود بن عمر الزمخشري، توفي ٥٣٨ هـ / ١١٤٨ م.
انظر: كحالة، معجم المؤلفين
٢٠٦ ـ هو الخليل بن احمد الفراهيدي، توفي ١٧٠ هـ / ٧٨٦ م. انظر: كحالة، المصدر السابق ٤ / ١١٢.
٢٠٧ ـ من: ساقطة من ب.
٢٠٨ ـ تعالى: ساقطة من ر.
٢٠٩ ـ في هامش نسخة ب هذه الابيات:

سكان مصر واهل مصر جميعهم ... إجماعهم في رتبة الاحاد
لا ينقلون عن الثقاة رواية ... ابدا روايتهم عن الاوغاد

٢١٠ ـ في حاشية ر: (قوله: المخالفة للدراية، إنّ الدراية الحاصلة من القواعد العربية الدراية المجردة كما يشهد به السياق، ويُرد عليه أنه لا تدخل الدراية في هذا الباب كما لا يخفى. سيد احمد).
٢١١ ـ في ب: والقرآن، وفي ر، والقراءة.
٢١٢ ـ في ر: الحروف العربية.
٢١٣ ـ في ب: فكذلك.
٢١٤ ـ في ك: بالنطق.
٢١٥ ـ لحن ساقطة من ك.
٢١٦ ـ العين ١ / ٥٨.
٢١٧ ـ في ك: يخرج.
٢١٨ ـ هذا النص في الاصل نص سيبويه الكتاب ٤ / ٤٣٦ نقله عنه المتأخرون، انظر: ابن جني، سر صناعة الاعراب ١ / ٧٠، ابن عصفور، الممتع في التصريف ٢ / ٦٧٤، الاستراباذي، شرح الشافية ٣ / ٢٦٢، ابن يعيش، شرح المفصل ١٠ / ١٢٩.
٢١٩ ـ في ك: عض.
٢٢٠ ـ في ب: فتخرج.
٢٢١ ـ في ك: غريبة.

٢٢٢ ـ في حاشية ب تعليق هذا نصُّه:

(قوله: اهل مكة، لعل هذا في زمان المؤلف، وأمّا الآنَ فأكثر أهل مكة مصريون وهنديون (كذا) وجاويون واتراك، وقد خلطوا اللغة العربية بالعجمية (كذا)، فلاحبذة في كلامهم. نعم إن اراد بأهل مكة ما حولها من الاعراب كبني لهم وبني هذيل فهم الى الان ينطقون بالضاد شبيهة بالظاء، انتهى، امين حلواني منفي).
انظر ترجمة امين حلواني في: كحالة، المصدر السابق ٣ / ٦٠.
٢٢٣ ـ في ب، ر: سيد العرب والعجم.
٢٢٤ ـ في ر: والاه.
٢٢٥ ـ هي: ساقطة من ك.
٢٢٦ ـ في ج: وهو.
٢٢٧ ـ في ر: المقتنا.
٢٢٨ ـ في ج: العلماء الفحول.
٢٢٩ ـ كذا في الأصول جميعها: الازدي، وفي مصادر ترجمته: اللاردي، انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات ٤ / ٨٠ وكحالة، معجم والمؤلفين ١٠ / ٢٨٠، توفي ٦٤٦هـ / ١٢٤٨ م.
٢٣٠ ـ ذُكر الكتابُ بالعنوان نفسه في كشف الظنون ٧٤٩ ولكنه نُسِبَ الى محمد بن مكي بن محمد الانصاري الأزدي الحنفي المتوفى سنة ٥٦٥ هـ.
٢٣١ ـ في ر: الجهابلة.
٢٣٢ ـ زاد الناسخ بعدها في ب: قَبْلُ حيثُ قال.
٢٣٣ ـ البيتان مرّا في هامش ص ١٣، والرواية هناك: بين.
٢٣٤ ـ في ك: العين.
٢٣٥ ـ من قوله تعالى: ﴿ ربِّ إنّهنّ أضللْنَ كثيرا ﴾، ابراهيم ١٤ ، ٣٦.
٢٣٦ ـ من قوله تعالى: ﴿ وغيض الماءُ وقُضي الأمرُ ﴾، هود ١١: ٤٤.
٢٣٧ ـ من قوله تعالى: ﴿ كلّ شِرْب محتضر ﴾، ٥٤: ٢٨، وفي الاصول جميعها: محضرة، والتصويب من عمدة المفيد (نسخة برنستون المخطوطة) برقم ٦٢٠ هـ.
٢٣٨ ـ من قوله تعالى: ﴿ ناضرةٌ الى ربّها ناظرة ﴾، القيامة ٧٥: ٢٢.
٢٣٩ ـ من قوله تعالى: ﴿ ولا يحض على طعام المسكين ﴾، الحاقة ٦٩: ٣٤ والماعون ١٠٧: ٣.
٢٤٠ ـ في ك: فحله
٢٤١ ـ يُريد أن هذه الالفاظ المذكورة بالاضافة الى: (عض وفض) قد جاءت في القرآن بمعان اخرى بالظاء.
٢٤٢ ـ وكلها نحي: انفردت بها ر، وتوبلت على المقدمة الجزرية.
٢٤٣ ـ لفظ: ساقطة من ك، ط، ر.
٢٤٤ ـ في ك: الا الى ان بينهما تناسبا.
٢٤٥ ـ في ر: اخو
٢٤٦ ـ عقود الجمان (نسخة باريس) ص ٢٢ ب.
٢٤٧ ـ أي: انفردت بها نسخة ب.
٢٤٨ ـ في ط: الشهير.
٢٤٩ ـ هو حسن بن قاسم المرادي، توفي ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٣ / ٢٧١
٢٥٠ ـ الكتاب شرح لكتاب الواضحة للجعبري، طبع في بيروت بتحقيق عبد الهادي الفضلي، دون تاريخ.
٢٥١ ـ اي قول الجعبري مؤلف الواضحة، وهي منظومة في ٢٢ بيتا.
٢٥٢ ـ البيت ورد محرفا في الاصول جميعها، والتصويب من الشرح المطبوع.
٢٥٣ ـ في ج: ذكرها.
٢٥٤ ـ شلرك: ساقطة من ج.
٢٥٥ ـ اقول: والرحاوة.
٢٥٦ ـ كذا في الاصول جميعها، وفي الشرح المطبوع: به، ولعله الصواب.
٢٥٧ ـ شرح الواضحة ٦١
٢٥٨ ـ في ك: اى، وفي ج: انا.

٢٥٩ ـ الفرقان ٢٥ : ٢٧ ، ويمدها في الرعاية : وبعض الظالمين.
٢٦٠ ـ في ر : فلهذا السبب لا يخاف، وفي الرعاية : ليس يخاف.
٢٦١ ـ في الرعاية : لا يدغم في شيء ابدا.
٢٦٢ ـ في ر : كاف من الادغام، وفي ك، ط، ج والرعاية : كان.
٢٦٣ ـ على ادغام : ساقط من ب، ك، ر.
٢٦٤ ـ في ط : نخاف ان نلفظ، وفي الرعاية : بلفظ.
٢٦٥ ـ في ر : نلفظك.
٢٦٦ ـ في الرعاية : التشابه.
٢٦٧ ـ في ك : والمتشابهة.
٢٦٨ ـ الرعاية ١٥٩ ـ ٦٠.
٢٦٩ ـ في الرعاية : من حروف الاطباق ومن الحروف المستعلية . .
٢٧٠ ـ في الرعاية : بينهما.
٢٧١ ـ الرعاية ١٩٤.
٢٧٢ ـ في ط، ر، ب : يُشبه.
٢٧٣ ـ في ط : لفظه.
٢٧٤ ـ في ط، ر، ب : لفظ.
٢٧٥ ـ في الرعاية : و من الحروف المجهورة.
٢٧٦ ـ الرعاية ١٥٨.
٢٧٧ ـ في ط : المشهود.
٢٧٨ ـ في ج : عسرة.
٢٧٩ ـ كذا في ك، وفي بقية الاصول : يتفاضلون.
٢٨٠ ـ في ك : من يجعله عسرة.
٢٨١ ـ في ط، ج : الشرق.
٢٨٢ ـ يخرجها : ساقطة من ب.
٢٨٣ ـ في ج : أهل المغرب.
٢٨٤ ـ في ك : فالا.
٢٨٥ ـ في ر : وهم الزبالع، نسبة الى زبلع، وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان ٢ / ٩٦٧ موضعين بهذا الاسم، الاول جزيرة من جزائر اليمن، والثاني : قرية في الحبشة على ساحل البحر.
٢٨٦ ـ في ب، ج، ط : خاصة.
٢٨٧ ـ في ب : الابد.
٢٨٨ ـ في ب، ر : الايضاح.
٢٨٩ ـ في ب : لدفع لمويهات.
٢٩٠ ـ انظر عن الضاد الضعيفة : سيبويه، الكتاب ٤ / ٤٣٢ ؛ ابن عصفور الممتع في التصريف ٢ / ٦٦٦ ؛ ابن الأنباري، أسرار العربية ٤١٩ ؛ ابن الحاجب، شرح الشافية ٣ / ١٢٥٩ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل ١٠ / ١٢٧ ـ ١٨ ؛ الزبيدي، تاج العروس / باب الضاد المعجمة.
٢٩١ ـ كذا في ر، وفي بقية الاصول : لم يُسْمَع، انظر : السيوطي، همع الهوامع ٢ / ٢٣٠.
٢٩٢ ـ في ك، ج : ولحنلس.
٢٩٣ ـ لعله ابو علي الفارسي، والنص في همع الهوامع ٢ / ٢٣٠.
٢٩٤ ـ هو علي بن محمد بن علي الاندلسي، توفي ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م، انظر : كحالة، معجم المؤلفين ٧ / ٢٢١.
٢٩٥ ـ هي : ساقطة من ر.
٢٩٦ ـ الكتاب ٢ / ٤٥٢.
٢٩٧ ـ ذكره المرادي في شرح الواضحة ص ٦١ وحاجي خليفة في كشف الظنون ٣٩٦.
٢٩٨ ـ نقل المرادي هذا البيت وفيه : والضاد واظرء الظاء . . .
٣٠٠ ـ انفردت ط بهذه العبارة.

٣٠١ ـ في ر : ها هنا.
٣٠٢ ـ في ج : بأوّل دلائلك.
٣٠٣ ـ في ج : المقول.
٣٠٤ ـ في ر : القرب.
٣٠٥ ـ صريحا : ساقطة من ط.
٣٠٦ ـ في ب، ضُرب على : (في البعيد).
٣٠٧ ـ ويشفي الغليل : ساقطة من ب.
٣٠٨ ـ في ك : لفظي بطرفين.
٣٠٩ ـ في ب، ضُرِبَ على : (الاسنان)، وأبدلتْ بـ (: الثنايا).
٣١٠ ـ من هنا حتى نهاية عبارته : يعني الشيخ تقي الدين الحنبلي، ساقط من جميع النسخ عدا ج.
٣١١ ـ هو تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، توفي ٧٢٨ هـ / ١٣٢٨ م، انظر : كحالة، معجم المؤلفين ١ / ٢٦١ ـ ٢٠
٣١٢ ـ في النشر، والشجرة.
٣١٣ ـ العين ١ / ٥٨
٣١٤ ـ اللحي : منبت اللحية من الانسان.
٣١٥ ـ العنفقة : ما بين الشفة السفلى والذقن، وقيل : ما بين الذقن وطرف الشفة السفلى.
٣١٦ ـ في ب، ك : يكن.
٣١٧ ـ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٠٠.
٣١٨ ـ في ب : رده بما تقدم. .
٣١٩ ـ ان ابن الجزري : ساقطة من ج.
٣٢٠ ـ في ر : بالتفسير.
٣٢١ ـ في ب : من كونها.
٣٢٢ ـ في ب، ك : مع.
٣٢٣ ـ عقود الجمان نسخة باريس ص ٥، وتتمته :

فالضاد موضع بيانه وصفيرها أسلية والطاء والحرفان

٣٢٤ ـ في الاصول جميعها : فإنّ، والتصويب من شرح المفصل.
٣٢٥ ـ شرح المفصل ١٠ / ١٢٤
٣٢٦ ـ في ر : لاتم.
٣٢٧ ـ في ك : يخرج.
٣٢٨ ـ في ب : ترى هم.
٣٢٩ ـ ان يقال : ساقطة من ب.
٣٣٠ ـ في ب : اذ.
٣٣١ ـ من هنا الى قوله : احكام العشر، ساقط من ط، ب.
٣٣٢ ـ في ط، ج : مما.
٣٣٣ ـ في ر، ج : لا انت.
٣٣٤ ـ في ب : هذاك.
٣٣٥ ـ في ب : مهاب.
٣٣٦ ـ عبارة : لا لامثالنا . . . التصحيح، ساقط من ك.

٣٢٧ ـ وصف سيبويه لمخرج الضاد ليس فيه ما يدل على انها تخرج من الجانبين، يقول : (ومن بين اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس مخرج الضاد). الكتاب ٤ / ٤٣٣، المتاخرون اجتهدوا وفسّروا الوصف المذكور بما يُفهم منه احدى الجهتين او الجهتان معاً، لكنه في وصفه مخرج الضاد الضعيفة أشار الى الجهتين، قال : (إلاّ أنّ الضاد الضعيفة تكلف من الجانب الايمن وان شئت تكلفتها من الجانب الايسر)، الكتاب ٤ / ٤٣٢.

٢٣٨ـ في ب، ط، ج: العقود.
٢٣٩ـ من الضاد: ساقطة من ب، ط: ر.
٢٤٠ـ كذا رواية البيت في ر، وفي ط، ك: بلساني، وفي ب: الفرق بلساني. وفي عقود الجمان ص١٨أ: فالرقا.
٢٤١ـ في ب: حذرا.
٢٤٢ـ في ك: الاكابر، وفي ج: اكثر.
٢٤٣ـ في ج، ك، ر: طرف الراس، وفي ط: طرف اللسان.
٢٤٤ـ في ر: فيشتركان اخراجا من وجه..
٢٤٥ـ كذا في الاصول جميعها.
٢٤٦ـ وهذه موارد الاختلاط: ساقطة من ر.
٢٤٧ـ اختلاف: ساقطة من ج.
٢٤٨ـ انتهى: ساقطة من ب.
٢٤٩ـ في ر: بما
٢٥٠ـ ان: ساقطة من ب.
٢٥١ـ ومن يشمها الزاي: ساقطة من ب
٢٥٢ـ في ك: الطائية.
٢٥٣ـ شديدة: ساقطة من ك:، وفي ط: قوى اشباه.
٢٥٤ـ في ب، ك: ، لها.
٢٥٥ـ كثيرا: ساقطة من ب.
٢٥٦ـ في ك: مبديها.
٢٥٧ـ ولا اشباه: ساقطة من ر.
٢٥٨ـ في ب اصلحت عبارة (كالظاء المعجمة) بخط آخر الى (كالظاء المهملة)، زيد بعدها، (والذال).
٢٥٩ـ في ب: قول
٢٦٠ـ الحرف: ساقطة من ر.
٢٦١ـ في ك: نواه.
٢٦٢ـ في ر: رحمه الله برأه..
٢٦٣ـ هو الحسن بن منصور بن محمود المعروف بقاضي خان، توفي ٥٩٢ هـ / ١١٩٦ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٣ / ٢٩٧. وكتابه الفتاوى في اربع مجلدات (كشف الظنون ١٢٢٧)، منه نسخ خطية في مكتبة الاوقاف ببغداد بالارقام ٩٢٨ ـ ٩٣٣.
٢٦٤ـ ان: ساقطة من ك، ج، ط.
٢٦٥ـ ما بين العضادتين زيادة يقتضيها السياق.
٢٦٦ـ غير: ساقطة من ر.
٢٦٧ـ كذا في ر، وفي بقية الاصول: بالظاء او بالذال.
٢٦٨ـ تفسد صلاته: ساقطة من ط، ب.
٢٦٩ـ في ط، ب: او.
٢٧٠ـ في ك: الظالين.
٢٧١ـ صلاته: ساقطة من ب، ج.
٢٧٢ـ في ك: وبالذال.
٢٧٣ـ في ب: بالفساد من.
٢٧٤ـ عنوان الكتاب: السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج، لابي بكر بن علي المعروف بـ الحدادي العبادي، توفي ٨٠٠ هـ / ١٣٩٨ م، وهو شرح لمختصر القدوري (احمد بن محمد البغدادي القدوري، توفي ٤٢٨ هـ / ١٠٣٧ م) في فروع الحنفية. انظر: كشف الظنون ١٦٣١.
٢٧٥ـ اي: «فلا تجهر»، الاسراء ١٧: ١١٠. وفي حاشية ب تعليق لأمين مدني هذا نصه: (قوله: تكهر، لعل مقصده ان المصريين ينطقون بالجيم مبدلة بالكاف الفارسية التي يجعلون (كذا) تحتها النجم ثلاث نقط، اي شبيهة لها في السبع. امين.)
٢٧٦ـ لعله محمد بن سلمة المرادي الفقيه المصري، توفي ٢٥٠ هـ / ٨٦٤ هـ م، انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات ٣ / ١٢١.
٢٧٧ـ عنوان الكتاب: الفتاوي البزازية او الجامع الوجيز، لمحمد بن شهاب بن يوسف الكردري الشهير بالبزاز، توفي ٨٢٧ هـ / ١٤٢٣ م. من كتاب الفتاوى نسخ خطية في مكتبة الفاتيكان برقم ١٥١٦، ومكتبة الاوقاف ببغداد بالارقام ٩٠٠ ـ ٩٠٦، ودار الكتب المصرية برقم ٢٢٧٨٢ ب.
٢٧٨ـ في ب: فلا كلفة.
٢٧٩ـ في ب: كالظاء..
٢٨٠ـ المهملة: ساقطة من ط.
٢٨١ـ في ب: بالمشالة.
٢٨٢ـ المعجمة: ساقطة من ط، ب.
٢٨٣ـ في ر: والاكثر.
٢٨٤ـ لا اعرفه.
٢٨٥ـ في ب: غين.
٢٨٦ـ في ك: قليل.
٢٨٧ـ لعله احمد بن اسحاق بن شبيب الفقيه الحنفي، توفي ٤٦١ هـ / ١٠٦٩ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ١ / ١٦١.
٢٨٨ـ القول: ساقط من ب، ط.
٢٨٩ـ في ب: فقال.
٢٩٠ـ لعله ابو الحسن شريح بن محمد بن شريح، توفي ٥٣٩ هـ / ١١٤٤ م، صاحب كتاب نهاية الاتقان في تجويد القرآن، انظر: النشر ٢ / ٢٠٣.
٢٩١ـ لا اعرفه.
٢٩٢ـ ذُكِرَ الكتابُ في كشف الظنون ١٢٢٢ من غير انْ يُذْكَرَ مؤلفُه.
٢٩٣ـ ولا: ساقطة من ب.
٢٩٤ـ سقطت الواو من جميع النسخ عدا ب.
٢٩٥ـ لا اعرفه.
٢٩٦ـ كان: ساقطة من ط، ب.
٢٩٧ـ عنوانه: جامع المضمرات والمشكلات في شرح القدوري، ليوسف بن عمر الكادوري، توفي ٨٣٢ هـ / ١٤٢٩ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ١٣ / ٣٢٠ وكشف الظنون ١٦٣٢.
٢٩٨ـ في ط: ونفي.
٢٩٩ـ في ك: لاحتياط.
٣٠٠ـ في ط: ينبغي عليه.
٣٠١ـ بالصحة: ساقطة من ك.
٣٠٢ـ اكثر: ساقطة من ب.
٣٠٣ـ في ك: الفضائل.
٣٠٤ـ في ك: الخاص من الحرج.
٣٠٥ـ هذا مثل، انظر: مجمع الامثال للميداني ٢ / ٢٨١ والمستقصى للزمخشري ٢ / ٣٢٨ وفيها (ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة).
٣٠٦ـ في ط: قصده.
٣٠٧ـ الزخرف ٤٣: ٢٢ ـ ٢٣.
٣٠٨ـ في ط، ب: ذاك.
٣٠٩ـ في ر: وصل اليه.
٣١٠ـ في ط: التلفظ.
٣١١ـ في ك: وليشكر.
٣١٢ـ في ط: فهو حينئذ
٣١٣ـ في: ساقطة من ب.
٣١٤ـ هذه خاتمة ج، ولا خاتمة في ك. اما ر فختامها (تمت الرسالة المسماة بغية

المرتاد لتصحيح الضاد للشيخ علي بن خاتم المقدسي الحنفي من يد الفقير علي بن عبد الكريم الفلاي عفا عنه للعفو الرحيم العلي (؟) في اليوم الثاني من شهر جماد الاول (كذا) لسنة ثلاثين ومائة بعد الالف.) وخاتمة ب (تمت بحمد الله وبعونه وحسن توفيقه على يد كاتبها والحمد لله رب العالمين آمين سنة ١٢٨١). اما ط فخاتمتها (تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وسلم).

المصادر

الادراك للسان الأتراك
لأبي حيان النحوي الاندلسي
تحقيق: جعفر اوغلي أحمد
استانبول (مطبعة الاوقاف) ١٩٣٠

أسرار العربية
لأبي البركات بن الأنباري
تحقيق: محمد بهجة البيطار
دمشق (مجمع اللغة العربية) ١٩٥٧

الاعلام
لخير الدين الزركلي
القاهرة (مطبعة كوستاتوماس) ٥٤ ـ ١٩٥٩

الايضاح في شرح المفصل
لرضي الدين علي بن الحاجب
مخطوط في المتحف البريطاني بلندن
برقم Or.7759

حرز الاماني ووجه التهاني
للقاسم بن فيره الشاطبي
القاهرة ١٨٦٥ م

الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق التلاوة
لمكي بن أبي طالب
تحقيق: احمد حسن فرحات
دمشق (دار المعارف للطباعة) ١٩٧٣

زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء
لأبي البركات بن الانباري
تحقيق: د. رمضان عبد التواب
بيروت (دار الامانة ـ مؤسسة الرسالة) ١٩٧١

سر صناعة الاعراب
لأبي الفتح بن جني
تحقيق: ابراهيم مصطفى وآخرين
القاهرة ١٩٥٤ (الجزء الاول)

الشافية
لرضي الدين علي بن الحاجب
طهران (؟) ١٨٥٥

شرح الشافية
لرضي الدين الاستراباذي
تحقيق: محيي الدين عبد الحميد وآخرين
القاهرة (مطبعة حجازي) ٥٦ ـ ١٣٥٨ هـ

شرح الشافية
لأحمد بن الحسن الجاربردي
طهران (؟) ١٨٥٥ م

شرح المفصل
ليعيش بن يعيش
القاهرة (المطبعة المنيرية)، بلا تاريخ.

شرح الواضحة في تجويد الفاتحة
للحسن بن قاسم المرادي
تحقيق: عبد الهادي الفضلي
بيروت، بلا تاريخ (١٩٨٢؟)

عقود الجمان في تجويد القرآن
لابراهيم بن عمر الجعبري
مخطوط في المكتبة الوطنية بباريس برقم(5937)

عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة لفظ التجويد
لعلي بن محمد السخاوي
مخطوط في مكتبة جامعة برنستون (مجموعة كاريت)
برقم (6206 Kh)

الفسر، شرح ديوان المتنبي
لأبي الفتح بن جني
تحقيق: صفاء خلوصي
بغداد ٦٩ ـ ١٩٧٨ (جزآن)

الكتاب
لعمرو بن عثمان المعروف بسيبويه
تحقيق: عبد السلام هارون
القاهرة (الهيئة المصرية) ٦٦ ـ ١٩٧٧

كتب الضاد والظاء عند الدارسين العرب
د. محمد جبار المعيد
مجلة (معهد المخطوطات العربية)
الكويت، الجزء الثاني / المجلد الثلاثون (١٩٨٦).

الكشاف عن حقائق التنزيل
لجار الله الزمخشري
القاهرة (الباب الحلبي) ١٩٤٨ (٣ أجزاء)

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون
لحاجي خليفة
استانبول (مطبعة المعارف) ٤١ ـ ١٩٤٣

لطائف الاشارات
لأحمد بن محمد القسطلاني
تحقيق: د. عبد الصبور شاهين
القاهرة ١٩٧٢ (الجزء الاول)

مجمع الأمثال
لأحمد بن محمد الميداني
تحقيق: محيي الدين عبد الحميد
القاهرة ١٩٥٥ (جزآن)

المستقصى في أمثال العرب
لجار الله الزمخشري
الهند (حيدر آباد الدكن) ١٩٦٢

معجم البلدان
لياقوت الحموي
تحقيق: وستنفيلد
ليبزك ١٨٦٦ ـ ١٨٧٠

معجم المؤلفين
لعمر رضا كحالة
بيروت ١٩٥٧ (١٥ جزءاً)

المقامات
للقاسم بن علي الحريري
تحقيق: ف. ستانكاس
لندن ١٨٩٧ م

الممتع في التصريف
لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور
تحقيق: د. فخر الدين قباوة
حلب ١٩٧٠ (جزآن)

النشر في القراءات العشر
لمحمد بن محمد المعروف بابن الجزري
تحقيق: علي محمد الضباع
القاهرة (بلا تاريخ)، جزآن.

الوافي بالوفيات
لخليل بن أيبك الصفدي
تحقيق: هلموت ريتر وآخرين
وبسبادن ـ بيروت ١٩٣١ ـ ١٩٧٩

همع الهوامع
لعبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي
القاهرة (مطبعة السعادة) ١٣٢٧ هـ

• • •

صدر عن دار الشؤون الثقافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق للنطق الفصيح من اراده
ووقف عن الحق الصريح من لزم العناد والصلوة
والسلام على سيدنا محمد افصح من نطق بالضاد وعلى
اله واصحابه المتعادين للصواب خير انقياد ورضي
الله تعالى عن العلماء الامجاد خصوصا الذين لتنهد وا
لنفع العباد ودونوا لهم ما نظروه بعين التامل
والانتقاد بلغهم غاية البغية والمراد

فيقول المفتقر الى الغني الجواد علي بن غانم المقدسي
الحنفي الاعتقاد لما رايت محروسة القاهرة التي هي
زين البلاد كثيرا من افاضل الناس فضلا عن الاوغاد
يخرجون عن مقتضى العقل والنقل في النطق بالضاد
وينكرون على من وافقها لان مخالفتها بينهم امر
معتاد ويرومون ان تتبعهم من غير اصل لهم اليه
استناد سوى التوارث عن الاباء والاجداد من غير
رعاية لتمهيد الاصول ولا هداية لتسديد الفصول
ولا تبصرة فيما فيه ارشاد ثم راعد[illegible]

الصفحة الاولى من مخطوطة
كمبرج (ج)

في كل ناد بين كل حاضر وباد فاردت مع طلب
جمع من الاخوان واشارة من بعض الاعيان ان
ازيل الغين عن عين الرشاد وافيض من عين الكمال
العقلية والنقلية ما يروي كل صاد فسرعت فيه
معترفا بقصر الباع وقلة الزاد مع التوكل على الله
والاعتماد سائلا من فضله النفع به في المعاد وسميت
بغية المرتاد لتفصيح الضاد فليتاهب المخوض في المرام
لابد من تمهيد الكلام وتحرير المقام فليعلم ان
اصل هذه المسالة انهم ينطقون بالضاد ممزوجة
بالدال المعجمة والطا المهملة ويذكرون على من ينطق
بها قريبة من الظا المعجمة بحيث يتوهم بعضهم انها هي
وليس كما توهمه فقول الكلام في اثبات ما انكروه
منحصر في مقدمة فيما يجب ان يقدمه وفصلين
محيطين من الدلايل بنوعين وخاتمة لتنبيهات ودفع
تمويهات فالمقدمة في بيان مخرجها وما لها من الصفا
التي نص عليها العلما الاثبات في الكتب المعتبرات
فاقول على بصيرة من الدلايل الاثبات فان كل

يقول اما وجدنا ابا أنا على أمة ، فان الله قد لام قائل ذلك
وذمه ، فان وصل بالتامل والتعمل الى تجويد اللفظ به
والتحقيق ، فليشكر مولاه على حسن التوفيق ، والا ،
فهو بقبول العذر حقيق ، هذا ما تيسر لي من التعليق ،
مع قلة الزاد في هذا الطريق ، وكثرة موجبات التقصير
ومراعاة الايجاز ومجانبة التطويل ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

كمل في المنقول منها ما صورته تمت الرسالة الميمونة بحمد الله والمعونة على يد افقر
تلامذة مولفه ، تراب اقدام الفضلا والاخيار
علي بن محمد بن مصطفى المزيني داره غفر الله
ذنوبهم بالنبي المختار وآله الابرار
واصحابه الاطهار في الثالث
من شهر رمضان المبارك
سنة سبع عشرة
والف

الصفحة الاخيرة من مخطوطة
كمبردج (ب)

لشيخ الاسلام مفتي الانام خاتمة المجتهدين محيي السنة
والدين المرحوم محمد بن بستان اسكنه اعرف الجنان
كتاب كامل الارشاد هادي الى حرز الامالي والرشاد
روي حقا وروى كل صاد بعزم العلم في تصحيح ضاد
فهذا كافل كاف وفاء لتيسير المقاصد والمراد
اراح العين عن عن العناد من الساعين في تحصيل زاد
فطوبى للذي قد صاغ من اما م عالم بالفضل بار د
على الذات قدسي الصفات علا اقصى العلا في كل ناد
له في الفضل ايات عليه له الغايات من كل المبار د
اليه ينتمي فن المعاني به حاز الورى وارى الزناد
محيط للفتاوى لم نزفه ومختار لنهج الحق هادي
بحرف مفرد ابدى دليلا على ان صار جمعا بانفراد
لتبيان ذلك التقريض ذكرا لوصف كان ميسور العداد
لزاء قد خلت من يا ء حج
لعام الجيم بعد الظا بصاد
بحمد الله ذي الفضل المؤيد وتسليم الرسول الحق احمد
مع الاصحاب والآل الكرام بلا حد ولا عد محدد